مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات النفسية والتربوية
الآداب للدراسات النفسية والتربوية
(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788

15 العدد الخامس عشر
سبتمبر 2022

OBEN ACCESS

تقييم وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية (NARS) في الجامعات اليمنية ومتطلبات تطبيقها

د. نعمان أحمد علي فيروز* د. أحمد غالب الهبوب** د. غالب حميد القانص***

Numan.fyrooz307@gmail.com Haboob1959@gmail.com d.Ghaleb98@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/22م | تاريخ القبول: 2022/08/24م

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية (NARS) ومتطلبات تطبيقها، من خلال استعراض الأسس الفكرية لمدخل المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية، والجهود التطويرية للبرامج الأكاديمية في اليمن حتى صدور وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية (NARS) 2017- 2018م، ومن ثمّ تقييمها في ضوء منهجية بنائها، ومتطلبات تطبيقها. ولتحقيق ذلك، استخدم الباحثون منهج البحث الوصفي التحليلي النقدي، وبطاقة تحليل المحتوى أداة لجمع البيانات. وخلصت الدراسة إلى أن وثيقة المعايير الوطنية المرجعية تفتقر إلى العديد من المتطلبات، سواء المتعلقة بإجراءات إعدادها، أو المتطلبات المعنية بتطبيقها على مستوى البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية. ولمعالجة ذلك تم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات لتوفير المتطلبات اللازمة لتفعيل دور وثيقة المعايير الأكاديمية في تطوير البرامج التعليمية في الجامعات اليمنية.

الكلمات المفتاحية: المتطلبات، المعايير، الجودة، وثيقة النارس، المنهجية.

* أستاذ الإدارة والتخطيط الاستراتيجي المشارك - قسم الأصول والادارة التربوية – كلية التربية – جامعة إب - الجمهورية اليمنية

** أستاذ أصول التربية – قسم الأصول والادارة التربوية - كلية التربية – جامعة إب – الجمهورية اليمنية.

*** أستاذ أصول التربية المشارك - قسم الإدارة والتخطيط التربوي - كلية التربية – جامعة صنعاء - الجمهورية اليمنية

للاقتباس: فيروز، نعمان أحمد علي، والهبوب، أحمد غالب، والقانص، غالب حميد. (2022). تقييم وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية (NARS) في الجامعات اليمنية ومتطلبات تطبيقها، *الآداب للدراسات النفسية والتربوية، (15)*، 223- 268.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

DOI: 10.53285/2117-000-015-006

العدد الخامس عشر 15
سبتمبر 2022

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات النفسية والتربوية
(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788

OBEN ACCESS

Assessment of the National Academic Reference Standards Document (NARS) in Yemeni Universities and Requirements for Application

Dr. Noman Ahmed Ali Fairooz* Dr. Ahmed Ghalib Al-Haboob** Dr. Ghaib Hameed Al-Qanes***

Numan.fyrooz307@gmail.com Haboob1959@gmail.com d.Ghaleb98@gmail.com

Received: 22.07.2022 | **Accepted: 24.08.2022**

Abstract:

The study aimed to evaluate the National Academic Reference Standards (NARS) document and the requirements for its application, by reviewing the intellectual fundamentals underpinning the approach of the NARS, and the development efforts of academic programs in Yemen until the issuance of NARS during 2017-2018. The study also aimed to evaluate the NARS in terms of its construction methodology, and the requirements of its application. To achieve this, the researchers used the critical analytical descriptive method, and the content analysis card as a data collection tool. The study concluded that the NARS document lacks many requirements, whether related to the procedures for its preparation, or the requirements for its application at the level of academic programs in Yemeni universities. To address this, a number of recommendations and suggestions were proposed to provide the necessary requirements to activate the role of the NARS document in developing study programs in Yemeni universities.

Keywords: Requirements, Standards, Quality, NARS Document, Methodology

* Associate Professor Administration and Strategy Planning, Department of Administration and Educational Fundamentals, Faculty of Education, Ibb University, Republic of Yemen.

** Professor of Educational Fundamentals, Department of Educational Fundamentals, Faculty of Education, Ibb University, Republic of Yemen.

*** Associate Professor of Educational Fundamentals, Department of Administration and Educational Planning, Faculty of Education, Sana'a University, Republic of Yemen.

Cite this article as: Fairooz, Noman Ahmed Ali, & Al-Haboob, Ahmed Ghalib, & Al-Qanes, Ghaib Hameed. (2022). Assessment of the National Academic Reference Standards Document (NARS) in Yemeni Universities and Requirements for Application, **Arts for Psychological & Educational Studies, (15). 223- 268**

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

يشهد التعليم الجامعي محاولات جادة لتطويره في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي الذى أضحى اتجاهاً عالمياً وضرورة تنموية تمليها التحديات المعاصرة، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا على المستوى الدولي. فتطوير التعليم الجامعي أصبح من القضايا المصيرية والأولويات الاستراتيجية التي تمليها التحديات المتسارعة، والتي تأتي في طليعتها اشتداد المنافسة العالمية، ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، وفرص العمل النادرة، وقد تبلورت تلك الجهود بظهور العديد من مداخل التطوير والتجويد التي كان في طليعتها مدخل المعايير التربوية، (مصطفى، 2003)؛ لذلك، لم تعد جودة التعليم من المسائل التي يمكن أن تتغاضى عنها أي دولة، خاصة بعد أن أصبح التعليم من أهم مجالات الصراع والتنافس الدولي، ويتعاظم الدور التنموي للتعليم العالي كلما تحسنت جودته، إذ تشكل جودة التعليم العالي المحك الحقيقي لقياس تقدم أي دولة في ميدان التنمية البشرية الشاملة، (الإطار المرجعي لمجلس الاعتماد الأكاديمي [CAQA]، 2012).

وفي هذا السياق، ظهرت حركة المعايير في تسعينات القرن الماضي كأبرز آلية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، فلا جودة ولا اعتماد بدون معايير (مجيد، الزيات، 2008)، وأخذ مدخل المعايير يغزو الساحة التربوية عربيًا وعالميًا في سياق العولمة والتنافس المعياري التعليمي العالمي. وهذا يتطلب وجود هيئات وطنية مسؤولة عن وضع معايير أكاديمية وطنية Academic Standards National مواكبة لمثيلاتها من المؤسسات على المستويات الدولية، وصار من الواجب على المؤسسة التعليمية الالتزام بالمعايير الوطنية الأكاديمية (حمزة، 2012)؛ لذلك بدأت كثير من الجامعات العالمية تلجأ إلى المعايير الأكاديمية للحصول على اعتمادات دولية للجامعة، وللبرامج الأكاديمية فيها، مما يعطيها مصداقية، وعالمية، وليس فقط ثقة وطنية. ومن هذا المنطلق أصبحت المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية هدفًا استراتيجيًا مهمًا لكل مؤسسات التعليم العالي التي تتطلع إلى تحقيق الريادة والتميز، والمنافسة وطنيًا وإقليميًا ودوليًا، (الجلبي،2011).

فعلى المستوى العالمي، نظمت اليونسكو (Unesco) مؤتمرًا عالميًا حول جودة التعليم العالي عقد في باريس 1998، دعت فيه إلى تأسيس هيئات وطنية مستقلة، ووضع معايير ومستويات دولية لضمان الجودة، كما أصدرت المنظمة العديد من التقارير الدولية في هذا المجال، منها تقرير "نحو تحقيق التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، 2005"، (شعبان، 2007).

وعلى المستوى العربي أكد إعلان بيروت للتعليم العالي في الدول العربية على أهمية جودة مخرجات التعليم، وطلب من "جميع أنظمة ومؤسسات التعليم أن تعطي الأولوية لضمان جودة التعليم الجامعي، لكي تتماشى مع المتطلبات العالمية دون الإخلال بالخصوصية لكل قطر أو مؤسسة أو برنامج"(Unesco, 1998).

كما أكد المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم العرب المنعقد في اليمن 2005 على إنشاء مجالس وهيئات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وانطلقت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي 2007 بالتعاون مع الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي لتكون منصة لتبادل المعلومات ونشر المعرفة وتحسين الخبرة المهنية لوكالات ضمان الجودة الوطنية، وأشار تقرير اليونسكو 2009، إلى ضرورة توجه الدول العربية نحو التوافق على معايير للجودة والاعتماد الأكاديمي بالاسترشاد بالمعايير العالمية، وضرورة إعداد دليل عربي موحد لجودة التعليم العالي العربي يتضمن الحد الأدنى المشترك من المعايير بين الدول العربية لجودة التعليم العالي والاعتراف العربي المتبادل بالمؤهلات العلمية العربية. ونتيجة لذلك، أنشأت بعض البلدان العربية مجالس وهيئات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، (اليونسكو، 2009).

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت بعض الهيئات الدولية مثل البنك الدولي، ومنظمة اليونيسكو تنبه إلى أن الدول العربية تواجه تحديات صعبة لتطوير نظم تعليم عالية الجودة، ويزداد الأمر سوءًا على المستوى الوطني، فقد جاءت اليمن متأخرة في جهود تطوير التعليم العالي، وكان من أبرز هذه الجهود إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في العام 2009م، وبدأ العمل فعليًا في العام 2012م، والذي تكللت جهوده التطويرية مؤخرًا بصدور وثيقة المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية (NARS).

وفي هذا الصدد، تزايد اهتمام الباحثين بقضايا جودة التعليم العالي، غير أن المعايير الأكاديمية لم تحظ باهتمام أكاديمي ملحوظ، وخاصة على المستوى الوطني، وقد يعود ذلك إلى تأخر اهتمام الدولة نفسها بتطوير التعليم العالي في ضوء هذه المعايير.

لذلك تأتي هذه الدراسة مواكبة للاهتمام العالمي والعربي المتنامي نحو التعليم الجامعي القائم على المعايير، واستجابة لدواعي تجويد البرامج الأكاديمية في ضوء المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية (NARS)، بوصفها إطارًا مرجعيًا وطنيًا تستدعيه التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن في العصر الراهن. كما تأتي هذه الدراسة لسد الفجوة المعرفية والندرة

الملحوظة في الدراسات اليمنية المعنية بمتطلبات تطبيق وثيقة المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية (NARS). إذ إن معظم الدراسات الوطنية السابقة، لم تكن في الأساس معنية بالمعايير الأكاديمية الوطنية ومتطلبات تطوير برامج التعليم الجامعي في ضوء هذه المعايير.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من تنامي جهود اليمن في تطوير مؤسسات التعليم العالي التي تكللت مؤخرًا بصدور بعض وثائق المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) وتدشين العمل بها في الجامعات اليمنية في العام الجامعي 2017- 2018م، فإن الاهتمام بها في الجامعات اليمنية ما زال في حدوده الدنيا، سواء على مستوى التأكيد التشريعي أو التوجه الاستراتيجي أو على مستوى الممارسة الفعلية.

فبرامج التعليم الجامعي ما زالت تواجه العديد من التحديات، حيث تشير الوثائق والتقارير الرسمية، وأبرزها: (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي،2010)، ونتائج المؤتمر الوطني الثاني للتعليم العالي (2008)، وتقارير أداء الجامعات للعام 2020/ 2021م)، و(تقرير البنك الدولي 2010)، و(تقرير التنمية البشرية الوطني، 2013)، و(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015)، و(CAQA, 2010)، وبعض الدراسات اليمنية، وأبرزها دراسات: (الحدابي، 2014)، و(حمزة، 2012)، و(حيدر، 2016)، و(المطري، 2018)، تشير جميعها إلى أن هذه البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية تواجه العديد من المشكلات لعل أبرزها:

- الافتقار للأطر المرجعية: الرؤية، الرسالة، الأهداف، ومخرجات التعلم.
- هيمنة النمطية والتماثل في البرامج الدراسية، وزيادة الطلب عليها، وجمود أنظمتها الإدارية، وقلة مواردها البشرية والمالية، وتردي بنيتها التحتية ونقص تجهيزاتها المعملية.
- تدني جودة مخرجاتها وضعف ملاءمتها لمتطلبات التنمية وسوق العمل.
- غياب ثقافة المعايير التجويدية للبرامج الأكاديمية، فهناك حاجة حقيقية للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لتطوير برامج التعليم في الجامعات اليمنية.
- تقادم البرامج الأكاديمية، فهي لا تراجع بصفة دورية، بل إن بعضها ربما لم يراجع منذ تأسيسه، وإن بعض هذه البرامج قد نقلت نقلًا حرفيًا من جامعات عربية أو أجنبية.

وإذا كانت وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) قد خرجت إلى النور عام 2018، وأن تطوير البرامج الأكاديمية سيحصل إذا ما تم تطبيق هذه المعايير، فإن المشكلة الكبرى التي تواجه هذه البرامج تتمثل في افتقارها إلى كثير من المتطلبات والإجراءات الرسمية التي تمكنها من

تطبيق هذه الوثيقة المرجعية، وخاصة في هذه الظروف الإستثنائية التي يمر بها البلد، حيث تشير التقارير الرسمية إلى إن بعض الجامعات اليمنية عاجزة عن إستيفاء متطلبات الحد الأدنى من معايير الترخيص الأولي في بعض برامجها، (نتائج تحليل الوضع الراهن للوزارة، 2020). وتأسيسًا على ذلك، واستنادًا إلى خبرة الباحثين في هذا المجال، يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما واقع وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) من حيث البناء المنهجي لها؟ وما متطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية؟

أسئلة الدراسة:

اتساقًا مع أهداف الدراسة، ومحاولةً لمعالجة مشكلتها، فإنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الأجابة على الأسئلة الآتية:

- السؤال الأول: ما الأسس الفكرية لمدخل المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية؟ وما متطلبات إعدادها وتطبيقها في التعليم الجامعي؟
- السؤال الثاني: ما واقع جهود تطوير برامج التعليم الجامعي في اليمن في ضوء المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية؟
- السؤال الثالث: ما واقع وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) من حيث بناؤها منهجيًا؟ وما متطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) من حيث بناؤها منهجيًا، ومتطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية. ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على الأسس الفكرية لمدخل المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية، ومتطلبات إعدادها وتطبيقها في التعليم الجامعي.
- تشخيص جهود اليمن في تطوير برامج التعليم الجامعي في ضوء المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية.
- تحليل وثيقة المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية في ضوء معايير إعدادها ومتطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية.
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات المعنية بتوفير متطلبات تفعيل دور المعايير الوطنية في تطوير البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية.

أهمية الدراسة:

- تأتي مواكبة للاهتمام المتنامي بمدخل المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية بوصفه متطلبًا تجويديًا للتعليم الجامعي وعلى مختلف المستويات الوطنية والقومية والعالمية.
- تسعى إلى تفعيل برامج التعليم الجامعي، للاضطلاع بدور تنموي فعّال على المستوى الوطني والتمكن من القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي.
- تأتي متزامنة مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والعالمية لتجويد التعليم الجامعي.
- تأتي لسد الفجوة المعرفية والندرة العلمية التي تعاني منها المكتبة اليمنية في الأبحاث والدراسات المعنية بتجويد الجامعات اليمنية في ضوء مدخل المعايير الأكاديمية المرجعية.
- جاءت استجابة علمية لتوصيات العديد من التقارير الرسمية والدراسات العربية واليمنية المعنية بقضايا تطوير التعليم الجامعي في ضوء معايير الجودة.
- قد تفيد الباحثين والمسؤولين في تجويد التعليم في الجامعات اليمنية من خلال ما تقدمه من متطلبات التجويد في ضوء مدخل المعايير الأكاديمية.

- حدود الدراسة

يتحدد موضوع الدراسة بتحليل منهجية إعداد وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية، كما اقتصر البحث الحالي على الوثائق (الطبية والهندسية) الصادرة من مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في العام الجامعي 2017- 2018م.

مصطلحات الدراسة:

- **المعايير**

- تُعرّف بأنها " المواصفات اللازمة للتعليم الجامعي الجيد الذي يمكن قبوله لضمان جودته، وزيادة فعاليته، وقدرته على المنافسة، في الساحة التربوية العالمية، (دليل اتحاد الجامعات العربية، 2008).
- وهي: ما اتُخذ أساسًا للمقارنة والتقدير، وهو مقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقويم الأداء الجامعي في هيئة ما، أو دولة معينة من خلال مقارنته مع

المستويات القياسية المنشودة. (الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي [ANQAHE] 2009).

- المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية: (NARS)
  - تُعرّف بأنها: الحد الأدنى من المتطلبات المتوقعة من المعرفة والمهارات اللازمة للوفاء بمتطلبات اعتماد الشهادة الأكاديمية في بلد ما، (CAQA، 2018).
  - كما تعرّف بأنها الإطار المرجعي الذي يوجه المجتمع الأكاديمي في إعداد وثائق مواصفات البرنامج الأكاديمي في مجال أو تخصص علمي معين.
- المعايير المرجعية الأكاديمية: ARS هي: المعايير الأكاديمية المرجعية الخاصة بالمؤسسات التعليمية التي يفترض أن تمثل مستوى أعلى من متطلبات تحقيق المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (ARS > NARS)، (CAQA، 2018).
- التعريف الإجرائي لوثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (النارس): يقصد بها وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية الصادرة عن مجلس الاعتماد الأكاديمي، 2018، المعتمدة من وزارة التعليم العالي وفقا للقرار الوزاري رقم (52) لسنة 2019.
- البرنامج الأكاديمي: مجموعة الأنشطة العلمية - النظرية والعملية - ذات علاقة تكاملية، تتضمن: المناهج والمقررات الدراسية والأنشطة التدريسية والتقييمية التي تكسب الطالب الجامعي المعرفة والمهارات والقيم اللازمة لتحقيق الأهداف التعليمية في تخصص دراسي معين. (CAQA، 2012).

- **منهجية الدارسة:**

- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي وفقًا للمسارات الآتية:.

- المسار الأول: يتمثل باستعراض تحليلي نقدي لمدخل المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية ومتطلبات إعدادها وتطبيقها في الجامعات.
- المسار الثاني: يتمثل بتشخيص واقع جهود تطوير البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية في ضوء المعايير المرجعية.
- المسار الثالث: يتمثل بتقييم وثيقة المعايير المرجعية في ضوء معايير بنائها ومتطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية.

- المسار الرابع: يتمثل بتقديم جملة من التوصيات والمقترحات حول المتطلبات اللازمة لتفعيل دور المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية في تطوير البرامج التعليمية في الجامعات اليمنية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

اتساقًا مع أهداف الدراسة ومتغيراتها، يتناول الباحثون في هذه الجزئية الإطار النظري، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعات الدراسة، وعلى النحو الآتي:

أولًا: الإطار النظري:

مدخل المعايير التربوية: النشأة والتطور:

انطلقت حركات الإصلاح التربوي المعاصر من الولايات المتحدة الأمريكية على شكل مداخل فكرية متتابعة خلصت إلى مدخل المعايير، وكانت موضع عناية السياسيين والاقتصاديين والفلاسفة والتربويين منذ منتصف القرن العشرين. ولعل من أبرز الحركات التي مهدت لمدخل المعايير، ما يأتي:

- **حركة الأهداف السلوكية:** انحدرت هذه الحركة من المدرسة السلوكية التي اعتمدت على مبدأ التعلم بالمحاولة والخطأ، فسلوك المتعلِّم في حقيقة الأمر هو نتيجة لتأثير المثير عن طريق الارتباط به، بالرغم من تدخُّل عوامل أخرى، فلا بدَّ إذًا مِن مثير فاعل (المدرِّس) يتحكَّم في إحداث السلوك التعليمي لدى الطالب (المعرفة والمهارة)، فهو بهذا سبب ظهوره، (طعمة، 2014).

- **حركة الكفايات:** ظهرت كحركة تصحيحية لمدخل الأهداف السلوكية، الذي أدى تطبيقه إلى بعثرة الأداءات التعليمية، حيث تنطلق هذه الحركة من مبدأ أن التربية عمل تكاملي على مستوى المقررات الدراسية، وعلى مستوى الشخصية الإنسانية، بل وعلى مستوى الحياة عامة (الدريج،2016: 352).

وقد ظهر مدخل الكفايات في الدول النامية لمعالجة أزمة التشغيل التي كانت تعاني منها وما زالت؛ نتيجة لضعف الوظيفة التنموية للمؤسسات التعليمية.

- **حركة مخرجات التعلم:** لقد كان التركيز في الاتجاه التقليدي لتطوير التعليم، كما سبقت الإشارة، على المدخلات، انطلاقًا من التركيز على الأهداف الموجهة للعملية التعليمية، غير أن الاتجاه الأمريكي في تجويد التعليم قلب هذا المدخل رأسًا على عقب، بحيث يبدأ الحكم على جودة التعليم من خلال المخرجات التي تحكمها توقعات العميل بما سيتم استلامه من المؤسسة كمخرج، أي مدى تلبية توقعات الزبون أو العميل؛ وبذلك صارت المخرجات هي المؤشر الأهم على فاعلية المؤسسة التعليمية وآلية التسويق لها في تلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، (Nguyen, Priddy 2009). وترتكز حركة مخرجات التعلم على (سعود وإلياس، 2014)، (صبري، 2009):

- تحديد نواتج التعلم المستهدفة Intended learning outcomes
- تحديد طرائق التعليم والتعلمTeaching & learning methods
- تحديد أساليب تقييم نواتج التعلم المستهدفة Assessment

- **حركة المعايير التربوية:** تعد حركة الإصلاح التربوي القائم على المعايير Standards-Based Education Reform Trend آخر الحركات الإصلاحية التربوية وأكثرها انتشارًا في مختلف دول العالم، فقد دخلت هذه الحركة معركة التنازع على المواقع بينها وبين حركات أخرى مثل حركة الأهداف السلوكية التي أصبحت في طور الانقراض، وحركة الكفايات التي لا تختلف كثيرًا عن مدخل المعايير، وحركة مخرجات التعلم التي تمثل امتدادًا تطويريًا لحركة المعايير. (مجدي، شحاته، 2012).

فقد اتخذ إصلاح التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية شكل مداخل وحركات تتزامن وتتنافس، كان آخرها مدخل المعايير التربوية، وقد ظهرت حركة المعايير في مجال التعليم مع بداية التسعينات في نهاية القرن الماضي وهي أهم حدث في جهود إصلاح التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أثر ظهور حركة المعايير في فكر الجودة والاعتماد التربوي، فلا جودة ولا اعتماد بدون معايير (مجيد،2011).

ومع هذا التطور، وُجِّهت العديد من الانتقادات إلى الحركات التطويرية التي سبقت ظهور مدخل المعايير، وأهم هذه الحركات: مدخل الأهداف، مدخل الكفايات، مدخل نواتج التعلم.

فكان لا بد من البحث عن مدخل آخر يتلافى هذه الانتقادات، وفي الوقت نفسه يستفيد من ميزات كل حركة من هذه الحركات الإصلاحية، وبذلك أفضت هذه الحركات التطويرية في مجملها إلى انتقال بؤر الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم، ومن التعامل مع جزئيات المعارف إلى التركيز على التكامل المعرفي، ومن التركيز على المدخلات إلى التركيز على مخرجات التعلم، ومن التعليم القائم على الأهداف والكفايات إلى التعليم القائم على المعايير، وبناءً عليه ظهرت نداءات بضرورة التطوير في ضوء مدخل الجودة ومعاييرها ومواصفاتها، وأصبح التطوير القائم على المعايير مدخلًا متقدمًا لتطوير البرامج الأكاديمية وتجويدها في كثير من دول العالم.

- مرتكزات التطوير التربوي القائم على المعايير

1 - تبني مدخل التعليم المرتكز على المعايير (المعايرة التعليمية) عبر ما يسمى بالمعايير المرجعية الأكاديمية Academic Reference Standards على المستويين الوطني والمؤسسي، واعتماد هذه المعايير مرتكزا مرجعيا لبناء البرامج التعليمية.

2- تبني ثقافة المعايير: فهذا المدخل يحتم على المجتمع الأكاديمي بكافة مكوناته (صانعي قرار، وإداريين، وأساتذة، وممثلين لسوق العمل، ومنظمات تربوية ومهنية، ومؤسسات تعليمية، وقيادات مجتمع، ورواد أعمال، وكذلك آباء وطلبة) تبني ثقافة جديدة تقوم على المعايرة Standardization في بناء البرامج التعليمية وتحديثها.

3- حقلنة البرامج الأكاديمية : وذلك بتبني مفهوم الحقول الأكاديمية Fields عوضًا عن التخصصات الأكاديمية Disciplines كمنطلق لبناء البرامج نظرًا لسهولة الإسقاطات المهنية للحقول الأكاديمية في سوق العمل، ويعد الاهتمام بالمحتوى العملي والتدريبي والمهني للمناهج عامل نجاح أساسي في تكريس مفهوم حقلنة المناهج والبرامج التعليمية.

4- تمهير البرامج الأكاديمية : وذلك بحقن المناهج التعليمية بالمهارات الأساسية اللازمة للطالب، سواء المتصلة منها بالحقل المعرفي التخصصي، أو الممارسة المهنية، أو تلك القابلة للتحويل، والانتقال، (خطة المعايير السورية، 2011).

- أهداف المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS)

1. تحديد مستوى معين من المتطلبات المعرفية والمهارية التي يجب على المؤسسات التعليمية أن تحققها من خلال برامجها التعليمية لتضمن أن الخريج قد اكتسب حدًا أدنى من المعرفة والمهارات بما يتفق مع السياسة الوطنية للتعليم العالي.

2. توفير إطار مرجعي لإرشاد المجتمع الأكاديمي ومساعدته على توصيف البرامج الأكاديمية توصيفًا سليمًا.

3. تشجيع المؤسسات على الوصول إلى مستويات أعلى من الإنجازات، والسماح لها بأن تتميز في أدائها التعليمي من خلال استهدافها لمعايير مرجعية أكاديمية خاصة بها ARS≥NARS تصمم بحيث تتفوق على المعايير الوطنية.

4. الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي والمهني لجميع العاملين في قطاع التعليم العالي.

5. توفير لغة عامة مشتركة بين العاملين في المؤسسات التعليمية تحدد مستوى الأداء المطلوب في كل عنصر من عناصر العملية التعليمية، وضمان تحقيق مبدأ المشاركة لكل أعضاء المجتمع الأكاديمي.

6. تحقيق الجمع بين الثقافة الوطنية والعالمية والتوازن بينهما في مجال التعليم العالي.

- أهمية المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS)

إذا كانت المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الصناعية قد اكتشفت أنه ليس لها مكان على خريطة الوجود الاقتصادي الفاعل بالعالم، لاسيما بعد تطبيق اتفاقيات الجات، إلا إذا أثبتت جدارتها ونالت شهادات (الآيزو)، فإن المؤسسات التعليمية في مختلف دول العالم أصبحت مطالبة أكثر بضرورة حصولها على نوع من الاعتراف بها واعتمادها وحماية الدرجة العلمية التي تمنحها لطلابها (Sanyal & Martin, 2007: 3).

وبناءً على ذلك أخذت سياسات إصلاح التعليم في مختلف دول العالم تعمل على تحديد مستويات معيارية تهدف إلى تقديم رؤى واضحة لمدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة منها. كما أن توحيد المعايير الوطنية التربوية يعد من أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة في رسم السياسات التعليمية؛ حيث تمتلك هذه الدول معايير وطنية واضحة ومحددة لما سيتم تدريسه في كل مرحلة تعليمية، والتي يتم مراجعتها بصفة مستمرة لتواكب تطورات العصر، (محرم، 2014). وتنبثق أهمية المعايير من كونها تستخدم إطارا مرجعيا في مجالات متعددة أبرزها: (مصطفى، 2003: 125)، (سعود وإلياس، 2014):

1. مصدر مرجعي خارجي لمؤسسات التعليم العالي عند تطوير برامج قائمة أو استحداث برامج جديدة.
2. دليل عام لكتابة مواصفات ومخرجات التعلم المستهدفة من البرنامج.
3. إطار عام يسمح بداخله بالمرونة والتعددية وتشجيع الابتكار في البرامج.
4. دليل مرجعي يساعد في ضمان الجودة الداخلي وفي تقويم المخرجات التعليمية.
5. دليل يخدم الطلبة وأرباب العمل للتعرف على ما يقدمه التعليم العالي في تخصص معين.
6. دليل يخدم هيئات الاعتماد لدى إجراء التقييم الخارجي من أجل الاعتماد الأكاديمي.
7. تفيد صناع القرار في إرشادهم في صناعة القرار وفي تخطيط سياساتهم وموازناتهم المالية.

8. تفيد الأكاديميون في صياغة المخرجات التعليمية المستهدفة وتصميم الخطط الدراسية.
9. تفيد قيادات المؤسسات التعليمية في مجالس الأقسام والكليات كمقياس مرجعي لتطوير المناهج.
10. تفيد أولياء الأمور في متابعة التقدم الدراسي لأبنائهم، وترشد الطلبة إلى مدى مواءمة البرامج لتوقعاتهم المهنية.
11. يمكن للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية أن تستخدم كمرجع في عملية التقييم الخارجي؛ من أجل الاعتماد.

- منهجية ومتطلبات بناء وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) وتطبيقاتها

(1) متطلبات إعداد وثيقة المعايير: بدايةً تجدر الإشارة إلى أن بناء وثيقة المعايير ليست بالخطوة السهلة، أو أنها مجرد وضع تصورات لمواصفات المؤسسات أو البرامج التعليمية، أو القيام بترجمة لبعض المعايير الأجنبية في المؤسسات المناظرة، وإنما هي الخطوة الأهم، والأصعب، حيث إنها تحتاج إلى معرفة الأطر المرجعية الوطنية لقطاع التعليم في الدولة، والتعرف أيضًا على واقع مؤسسات التعليم العالي، والاطلاع كذلك على الأدبيات والأدلة ذات العلاقة، وبإيجاز فإن أهم متطلبات إعداد وثيقة المعايير، هي (حيدر، 2016)، (خطة المعايير السورية، 2010)، (متولي والمرسي، 2011) (مجدي، والباز، د.ت)، (مرجين 2018)، (Hamilton., etal, 2008)، (CAQA، 2012)، (Millre, 2008):

- **المتطلبات المرجعية:** إن إصلاح التعليم - من خلال مدخل المعايير- يتطلب تغييرًا جذريًا في الأطر المرجعية المتمثلة بتشريعات التعليم وسياساته وخططه الاستراتيجية؛ لذلك يستلزم عند بناء وثيقة المعايير الوطنية توفر رؤية وطنية تجسد الإرادة والدعم السياسي من أعلى مراتب السلطة لتبني مشروع تطوير التعليم العالي وفق مدخل المعايير الأكاديمية، وتوفر التشريعات الرسمية المنظمة للتعليم العالي بما يدعم هذا النوع من المداخل، كما أن توفر إطار فكري يحدد مصادر اشتقاق وثيقة المعايير والأسس والمنطلقات التي تؤكد الهوية المجتمعية والقيم الوطنية يعد أمرًا ضروريًا، فضلًا عن تحديد الأولوية للتوجه الوطني نحو تبني مدخل المعايير الأكاديمية وترجمتها إلى خطط مزمَّنة لتطبيقها على مستوى الجامعات، على أن يحتضن كل ذلك هيئة رسمية مستقلة تتمثل بمجلس/ هيئة الاعتماد الأكاديمي.

- **المتطلبات الإدارية والتنظيمية:** إن إصلاح التعليم - من خلال مدخل المعايير- يتطلب تغييرًا جذريًا في البنية الهيكلية لإدارة التعليم العالي في مستوياتها المختلفة، وفي الممارسات التعليمية التي يتطلبها هذا المدخل التجويدي؛ لذلك فإن مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى الانتقال من المركزية إلى اللامركزية، ومن الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة وفي مقدمتها إدارة الجودة، مع توافر قيادات إدارية تؤمن بضرورة التغيير وتتبنى ثقافة المعايير وتسعى لنشرها وتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي، باعتبار أن تحديث البرامج الأكاديمية ليس عملًا أكاديميا صرفًا، بل ينبغي أن يتم وفق أسس ومعايير معينة وبدعم إداي وفني، وبتمويل كافٍ، والاستعانة بخبراء ومستشارين ومدربين وغيرها من المتطلبات التي ينبغي أن توفرها إدارة التعليم العالي.
- **المتطلبات العلمية المنهجية:** وتتمثل في توفير متطلبات بناء واعتماد وإشهار المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الخاصة بكل قطاع أكاديمي، وإخراجها ضمن ما يسمى بوثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية للقطاع الأكاديمي. ولكي تستقيم المنهجية وتنفيذها يجب تشكيل فرق عمل من المتخصصين في المجال العلمي وممن يمارسون العمل المهني في سوق العمل، وتوفير دليل مرجعي يتضمن منهجية إعداد وثيقة المعايير وإجراءات وآليات تطبيق هذه الوثيقة على مستوى المؤسسات، على أن تقوم فرق العمل بمراجعة التشريعات الوطنية المنظمة للتعليم العالي وما انبثق عنها من توجهات استراتيجية تطويرية، ومراجعة المعايير الأكاديمية القياسية المطبقة عالميًا والتي تصدرها هيئات الاعتماد العالمية، والمعايير الأكاديمية القياسية المطبقة في جامعات مناظرة من مختلف دول العالم للاسترشاد بها، للوصول إلى المستوى العالمي، واضعين في الاعتبار متطلبات المرحلة، والحفاظ على الهوية الوطنية، ومن ثمّ إجراء دراسة شاملة ومعمقة لواقع البرامج الأكاديمية والمهن المنبثقة عنها ومواصفات خريجيها والمهارات التي يحتاجها هؤلاء الخريجون للقيام بالمهام المتوقعة منهم، وإعداد المسودة الأولى لوثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية من خلال جلسات مناقشة وحوار وتبادل آراء يتم من خلالها وضع عدة مجموعات للمعايير، وعقد جلسات العصف الذهني لاختيار أفضل المجموعات وأكثرها ملاءمة، ثم التوافق على مسودة أولية لمعايير تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوافق مع المعايير العالمية، ويأتي بعد ذلك عرض المسودة الأولى على مجتمع المستفيدين لمراجعتها على مرحلتين:

أ. **مراجعة داخلية:** من المجتمع الأكاديمي القطاعي من خلال الزيارات والاجتماعات الميدانية (مع مجالس الأقسام والكليات)، يتم على إثرها الحصول على مسودة معدلة وفقًا لملاحظات المراجعة الداخلية.

ب. **مراجعة خارجية:** من كامل مجتمع المستفيدين، وذلك عبر توزيع المسودة المعدلة داخليًا على كامل مجتمع المستفيدين لدراستها، ومن ثمّ عقد عدد من ورش العمل التشاركية، وعقد اجتماعات تشاورية لمجموعات بؤرية Focus Groups، وزيارات ميدانية لبعض المؤسسات التعليمية و/أو القطاعية ذات العلاقة لاستطلاع آراء مجتمع المستفيدين والحصول على ملاحظاتهم حول صلاحية المعايير.

وفي ضوء ما سبق، يتم صياغة المسودة النهائية لوثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، وعقد ورشة عمل نهائية على شكل هيئة عامة لمجتمع المستفيدين لعرض المسودة النهائية واعتمادها لتصبح جاهزة للتصديق، وإحالة الوثيقة إلى مجلس الاعتماد لتحكيمها واعتمادها وإصدارها ونشرها والإعلان عنها رسميًا ضمن أدبيات مجلس الاعتماد، ومتابعة تنفيذها في المؤسسات المعنية، فضلًا عن المصادقة الرسمية على مشروع الوثيقة وإصدار قرار وزاري باعتماد الوثيقة وإلزام الجامعات بتطبيقها.

- **المتطلبات الفنية:** تكاد تلتقي وثائق المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية في هيكلية محتواها في كافة الدول التي تعتمد هذا المدخل التطويري، حيث نجدها تتبلور في المكونات الآتية:

أ. **المعلومات الأولية:** وتشمل العنوان. والتاريخ: (تاريخ الإنتهاء من إعداد وثيقة المعايير) والجهة المعدة للوثيقة.

ب. **التمهيد:** تُستهل وثائق النارس عادة بتمهيد يشير إلى أن وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية للبرامج الجامعية صادرة عن هيئة أو مجلس الاعتماد وضمان الجودة في ضوء مهمته وسياسته العامة لتطوير المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) للتعليم العالي.

ج. **المقدمة:** وفيها تقديمٌ لمجلس أو هيئة الاعتماد الأكاديمي حول الوثيقة التي تحتوي على المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية للبرنامج الأكاديمي يُشار فيها إلى أن الوثيقة تأتي في

ضوء مهامه الأكاديمية وسياسة الوزارة في تطوير المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، وأن هذه الوثيقة تهدف إلى تزويد مؤسسات التعليم العالي بإطار مرجعي يساعدها في تصميم وتنفيذ ومراجعة برامجها الأكاديمية.

د. **تعريف المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية** (NARS): يرد تعريف لها بأنها الحد الأدنى من المتطلبات المتوقعة للمعرفة والمهارات اللازمة للوفاء بمتطلبات الشهادة الأكاديمية في الجامعات.

هـ. **تعريف المعايير المرجعية الأكاديمية (المؤسسية)** (ARS) ويرد تعريف لها بأنها مستوى أعلى من الإنجاز المتوقع من المؤسسات التعليمية بما يتجاوز (NARS) ويجعل المؤسسة تميز نفسها في أدائها التعليمي من خلال تطوير المعايير المرجعية الأكاديمية الخاصة بها، ولكن في ضوء المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية.

و. **التعريف بالبرنامج الأكاديمي، ويتم من خلال:** عرض موجز للخلفية التاريخية للبرنامج المعني بالوثيقة المرجعية، ويتم فيها عرض نشأه البرنامج وتطوره والمشكلات والتحديات التي تواجهه وتستدعي تطويره في ضوء هذه المعايير المرجعية.

ز. **محتوى الوثيقة:** تتضمن وثيقة المعايير المرجعية ثلاثة مكونات أساسية هي:

- **مواصفات خريج البرنامج** Attributes: هي الخصائص والميزات الخاصة بالخريج من البرنامج الأكاديمي كالأبعاد المعرفية والمهارية والأخلاقية، وصياغة مواصفات الخريج في الوثيقة قد تكون عامة، ثم تترجم إلى مواصفات خاصة بحسب أبعاد الأداء المهني المتوقع من الخريج، وقد تكتب مواصفات عامة للخريج على مستوى الكلية بشكل عام، ثم تترجم إلى مواصفات على مستوى البرنامج. ولا يوجد اتفاق بين جهات الاعتماد سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة حول العدد المثالي لهذه المواصفات، حيث يتباين هذا العدد من (8) إلى (12) مواصفة. وبصرف النظر عن هذا التباين في عدد المواصفات، فإن ذلك لا يمثل في ذاته أهمية قصوى، ما دامت هذه المواصفات تغطي جوانب الأداء المراد تحقيقها من خلال البرنامج الأكاديمي.
- **مخرجات التعلم المستهدفة للبرنامج** PILOs: مخرجات التعلم المستهدفة هي وصف دقيق للنتائج المترتبة على تعلم الطلبة في البرنامج الأكاديمي، وينبغي أن

تكتب في الوثيقة بعبارات واضحة ودقيقة تحدد ما سوف يستطيع الطلبة إظهاره من معرفة وفهم ومهارات وتصرفات بعد الانتهاء بنجاح من البرنامج. ويراعى عند تحديديها أن تكون شاملة ومتكاملة لمجالات التعلم الأربعة: المعرفة والفهم، والمهارات الذهنية، والمهارات العملية التخصصية، والمهارات العامة. ولا يوجد اتفاق بين جهات الاعتماد سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة حول العدد المثالي لهذه المخرجات، حيث يتباين هذا العدد من (12) إلى (16) مخرجًا تعليميًا للبرنامج الأكاديمي.

- **استراتيجيات وأساليب التدريس في البرنامج**: هي مجموعة المبادئ والقواعد والطرق والأساليب والإجراءات المتداخلة والمتكاملة التي توجه خطوات عضو هيئة التدريس لتنظيم تعليم طلبته وتقويمهم ومساعدتهم على تحقيق مواصفات الخريج ومخرجات التعلم المقصودة في البرنامج الدراسي. وهذا يتطلب مواءمة أساليب التدريس والتعلم والتقييم مع مواصفات الخريج ومخرجات التعلم، كما يتطلب تحديث هذه الأساليب بشكل دوري استجابة للتطورات العلمية ومقتضيات السياسة العامة ومتطلبات المهنة.
- **أساليب التقييم**: التقييم هو الوسيلة التي يتم بها قياس قدرة الطلبة على تلبية المعايير الأكاديمية. ولضمان ذلك ينبغي تصميم أدوات تقييم متسقة وذات مصداقية على مستوى المقرر وعلى مستوى البرنامج أيضًا. وهنا تؤكد وثائق المعايير الوطنية ضرورة أن تكون التقييمات دقيقة وألا تكون مرهقة أو متكررة.

ح. وتختتم الوثيقة بالملاحق وقائمة المراجع

(2) متطلبات تطبيق وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS): تمثل هذه المرحلة أهم وأدق المراحل في تجويد العملية التعليمية والاستفادة من وثيقة المعايير الأكاديمية، وإلا فإنها ستكون عبارة عن وثيقة لا قيمة لها، وإن الجهود في إعدادها ذهبت سدىً؛ لذلك، إذا أردنا تطبيقها فينبغي:

أ. الإبلاغ الرسمي لمؤسسات التعليم العالي بضرورة تنفيذ الوثيقة، وذلك بخطاب من مجلس الاعتماد الأكاديمي مسنودًا بالقرار الوزاري المتعلق بتنفيذ المعايير، وبنسخة من وثائق المعايير الصادرة عن المجلس/ الهيئة.

ب. إنشاء نظام لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي يشرف عليه مجلس الاعتماد وضمان الجودة، على أن تتوافر لهذا النظام مقومات العمل بما يساعد على أدائه بكفاءة وفاعلية.

ج. توفير أدلة إرشادية حول بناء المعايير المرجعية الأكاديمية المؤسسية وإجراءات تطبيقها على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وتتضمن هذه الأدلة توضيحات تفصيلية وملاحظات توجيهية تساعد الفرق القطاعية في الجامعات على إعداد المعايير المرجعية الأكاديمية المؤسسية (أرس) (ARS).

د. عقد عدد من الندوات التوعوية لنشر ثقافة المعايير الأكاديمية على مستوى الجامعات، فتطبيق وثيقة المعايير يستلزم من المجتمع الأكاديمي تبني ثقافة المعايير في عملية تصميم البرامج الأكاديمية وتطويرها.

هـ. استخدام وسائل متنوعة لإيصال المعايير الأكاديمية إلى الجهات المعنية داخل المؤسسة، حتى تكون متاحة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنيين ومناقشتها في مجالس الأقسام ومجلس الكلية.

و. عقد ورش تدريبية لأعضاء هيئة التدريس حول إجراءات تطبيق المعايير الأكاديمية الوطنية وإجراءات إعداد وثيقة المعايير الأكاديمية المؤسسية الخاصة بالبرامج الأكاديمية على مستوى الجامعة (أرس).

ز. وضع وثيقة المعايير الأكاديمية ضمن أولويات استراتيجيات الكليات والأقسام العلمية.

ح. توفير الإمكانيات المادية والتجهيزات الفنية والمعملية اللازمة لتطبيق وثيقة المعايير.

ط. توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة لمختلف جوانب تطوير البرامج الأكاديمية، في ضوء وثيقة المعايير المرجعية.

ي. تعديل رسالة الكلية والبرنامج لتوافق المعايير، ويثبت ذلك بتقرير الزيارة الاستطلاعية لفرق الهيئة أو المجلس.

ك. العمل على توافق البرامج التعليمية مع المعايير الأكاديمية عند تصميم برامج جديدة أو تطوير البرامج القائمة، وذلك باتباع إجراءات عديدة للتأكد من توافق البرامج مع وثيقة المعايير.

(3) آليات وخطوات تطبيق وثيقة المعايير على مستوى الجامعات: تحتاج عملية تطبيق الوثيقة إلى جملة من الإجراءات الرسمية لكي يتم توطين الوثيقة وتطبيقها على مستوى الجامعة، ومن أهم هذه الإجراءات ما يأتي (محرم، 2014):

أ. **تشكيل لجنة (الإطار المرجعي المؤسسي) لإعادة صياغة الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية:** إن أول الآليات المتطلبة لنجاح عملية تطبيق المعايير الوطنية هو أن تنعكس هذه المعايير في التوجهات الاستراتيجية للكلية المتمثلة بالرؤية والرسالة والأهداف، بحيث يتم إعادة النظر فيها ومحاولة تضمين الأفكار الرئيسية للمعايير بهذه الوثائق المرجعية.

ب. **تشكيل لجنة مراجعة البرامج في ضوء وثيقة المعايير:** وتتحدد مسؤوليات هذه اللجنة في مراجعة معايير البرامج القائمة بالكلية للتأكد من مطابقتها للمعايير الوطنية وتحديد أدوار كافة الأقسام المختلفة في تحقيق هذه المعايير. ونظرا لأهمية هذه اللجنة فإنها تشكل على مستوى الكلية، ويكون أعضاؤها بمثابة حلقة الوصل بين مجالس الأقسام ومجلس الكلية، على أن تضم في عضويتها مدير وحدة الجودة بالكلية ورؤساء الأقسام وبرئاسة عميد الكلية.

ج. **تشكيل لجنة المواصفات ومخرجات التعلم بالأقسام:** نظرا لأهمية المواصفات ومخرجات التعلم في تحديد محتوي المقررات بالأقسام، تحدد مسئوليات هذه اللجنة في تحديد مواصفات الخريج وبناء مخرجات التعلم المستهدفة من كل مقرر من مقررات القسم ومطابقتها لمواصفات ومخرجات التعلم في وثيقة معايير التي سوف تبنى على أساسها الخطة الدراسية واستراتيجيات التعليم والتعلم والتقويم، **ويتم ذلك في خطوتين:**

- **الخطوة الأولى: بناء مصفوفة معايير ومواصفات خريج البرنامج:** بناء مصفوفة المواصفات المقترحة لخريج البرنامج في ضوء المواصفات المتضمنة في الوثيقة الوطنية بحيث يتم تسكين جميع المواصفات المشتقة منها تحت المواصفات المحددة في الوثيقة، ولا بد من إقرار المصفوفة من قبل اللجنة المكلفة بهذه المهمة واعتماد هذه المصفوفة بقرار من مجلس الكلية.

- **الخطوة الثانية: تحويل مواصفات الخريج إلى مخرجات تعلم مستهدفة:** تعتمد هذه الخطوة على الخطوة الأولى بصورة كاملة، حيث يتم إعداد مصفوفة لتحويل مواصفات الخريج إلى مجموعة من نواتج التعلم المستهدفة في أبعادها الأربعة المعرفية والإدراكية والتخصصية والعامة، ولا بد من إقرار المصفوفة من قبل اللجنة المكلفة بهذه المهمة واعتماد هذه المصفوفة بقرار من مجلس الكلية.

د. **تشكيل لجنة تعديل الخطط الدراسة:** وهي عادة تابعة للجنة شئون الطلبة من كل الأقسام المعنية بالتنفيذ لمناقشة الخطط الدراسية، ويتم ذلك في خطوتين:

- **الخطوة الأولى:** مراجعة الخطة الدراسية بما يحقق مخرجات التعلم التي تم تحديدها في الخطوة السابقة وطبقًا لوثيقة المعايير الوطنية.
- **الخطوة الثانية:** تحديد استراتيجيات التدريس وأساليب التقويم: وتعتمد هذه الخطوة على الخطوات السابقة؛ كونها تحاول وضع مصفوفة مواءمة بين أساليب للتعليم والتعلم الكفيلة بتحقيق نواتج التعلم، واستراتيجيات التقويم المناسبة لذلك. ومن المهم الإشارة إلى أهمية ملاءمة هذه الاستراتيجيات لطبيعة الخطة الدراسية وكذلك طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويترتب عن ذلك، السير في مسارين متوازيين:
  - **المسار الأول:** تعديلات بسيطة للخطة الدراسية على المدى القصير: وذلك من خلال مراجعة خطط الدراسة الحالية لضمان مطابقتها لوثيقة المعايير مع إجراء بعض التعديلات البسيطة التي لا تتطلب تغييرا في الخطة الدراسية في البرنامج، مثل تعديل نتائج تعلم بعض المقررات، و/ أو إضافة وحدات إلى بعض المقررات (عند الحاجة).
  - **المسار الثاني:** بناء خطة دراسية جديدة على المدى الطويل، وذلك من خلال: بناء خطط دراسية جديدة طبقًا لوثيقة المعايير مع إجراء كافة التغييرات اللازمة في اللوائح المنظمة لبرامج الإعداد الأكاديمي، وتتضمن إعداد مقررات في ضوء المعايير، وما يتبع ذلك من تحديد متطلبات الالتحاق والدراسة وغير ذلك من العناصر التي تتطلب تعديلات جذرية في الخطة الدراسية.

هـ. **تشكيل لجنة التنسيق:** هناك ضرورة للتكامل بين أقسام الكلية المختلفة في تنسيق العمل لتلبية متطلبات تنفيذ الوثيقة، وخاصة بين الأقسام المشاركة في تنفيذ البرنامج

الأكاديمي، حيث يتطلب تحقيق بعض المعايير العمل المشترك، خاصة أن هناك مقررات دراسية مشتركة (أو بينية) بين أكثر من قسم.

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى أن التطبيق الفاعل لوثيقة المعايير يعتمد بصورة أساسية، كما سبقت الإشارة، على التدريب المكثف لأعضاء هيئة التدريس على كيفية التعامل مع وثيقة المعايير الوطنية، ونشر الوعي بأهمية نظام ضمان الجودة والاعتماد على مستوى المؤسسة التعليمية.

ثانيًا: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت معايير الجودة في التعليم العالي سواء المعنية بالاعتماد المؤسسي، أم الاعتماد البرامجي، غير أن اليسير منها والنادر تناول المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) أو المعايير الأكاديمية المرجعية (ARS)، وسوف يتناول الباحثون ما توفر لديهم من دراسات عربية وأجنبية، وهي على النحو الآتي:

قدمت دراسة (World bank, 2002) التحديدات الجديدة للتعليم العالي، التي تناولت إسهامته المفترضة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكوين مواصفات الخريج، ومخرجات التعلم، واستراتيجيات التدريس والتقويم لإعداد رأس المال البشري للحياة والعمل في بيئة عالمية تحمل الكثير من الفرص والتهديدات؛ مما يقتضي رؤية جديدة للتعليم العالي تنطلق من أن المعرفة مكون جوهري للتنمية.

وسعت دراسة (Shephard, 2008) لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم في التعليم العالي، وانتهت إلى أن التعليم يركز على المعرفة والفهم في حين أن التركيز على النتائج المهارية للقيم والسولكيات كان بدرجة أقل، وأكدت أن بعض أنشطة التعليم والتعلم ستسهم في تحقيق نتائج مهارية.

وجاءت دراسة (Caroline, 2010) هادفةً إلى معرفة مدى تأثير مؤسسات التعليم العالي على سوق العمل من خلال مخرجاتها في السويد، وخلصت الدراسة إلى أن مخرجات التعليم العالي تلعب دورًا كبيرًا في سوق العمل، ومستوى تأثيرها في ذلك أعلى من مستوى تأثير مخرجات المؤسسات الأدنى، وعزى الباحث ذلك إلى المهارات العلمية والمهنية التي يتلقاها خريجو مؤسسات التعليم العالي مقارنة بما يتلقاه خريجو المؤسسات التعليمية الدنيا.

وبحثت دراسة حسون (2012) في إمكانية بناء معايير محلية مشتقة من واقع الهيئة التعليمية في جامعة بابل، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد آلية بناء معايير ضمان الجودة والاعتماد

الأكاديمي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل والجهات المستفيدة وخصائص وآلية توزين المعايير والمؤشرات لقياس وتقويم الأداء للمنظمة التعليمية وفق أنشطتها التعليمية، ومن ثم تحديد جودة المنتج التعليمي.

وحاولت دراسة (إبراهيم، 2014) بناء تصور مقترح لتفعيل المعايير القومية الأكاديمية المرجعية (NARS) في قطاع كليات التربية كمدخل لتطوير برامج إعداد المعلم بمصر، من خلال تأصيل العلاقة بين التطوير القائم على المعايير وجودة الأداء في منظومة التعليم العالي، ورصد وتحليل أفضل الممارسات العالمية في مجال المعايير؛ إذ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، باستخدام مدخل التقويم المرتكز على تحليل ونقد منهجية إعداد وثيقة المعايير القومية الأكاديمية المرجعية، والنموذج المقترح لإعدادها وتطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى خطوات تفعيل المعايير الأكاديمية المرجعية القومية التي من شأنها قيادة التحول من ضمان الجودة إلى الاعتماد بأنواعه.

كما تناولت دراسة (طرابلسية، 2015) درجة تحقق ضمان جودة التعليم العالي في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين في سوريا في ضوء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) لضمان مواءمتها مع احتياجات مجتمع المستفيدين منها، وقد دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة فيما يتعلق بمهارات المعرفة والفهم، والمهارات المهنية والعملية، لخريجي برنامج المصارف والتمويل، وبين المهارات التي يحتاجها أرباب العمل.

بينما هدفت دراسة (حيدر، وبلول، 2020) إلى معرفة مدى التزام الجامعات السورية العاملة في دمشق بالمعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) وبما يضمن لها النجاح والتميز، إذ استخدم الباحثان المنهج الوصفي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن تدني مستوى الالتزام بتلك المعايير كان لأسباب عددة، كما أظهرت النتائج أن هناك فروقا دالة إحصائيا تعزى لمتغيرات البحث: التبعية الإدارية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

وخلصت دراسة (التركي، 2021) إلى أن مستوى توافر معايير مخرجات التعلم كان في المتوسط وبعضها دون المستوى المطلوب فيما يتعلق بنتائج جودة مخرجات التعلم واستراتيجيات التدريس والتقويم في ضوء معايير المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) الذي مكّن الباحث من تقديم تصور مقترح لتطوير صياغة مخرجات التعلم واستراتيجيات التدريس والتقويم في سياق مواصفات الخريج التي تمثل ركائز في وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) لأي برنامج دراسي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ تنوع واضح في الموضوعات البحثية للدراسات السابقة مع التركيز على مواصفات الخريج، ومخرجات التعلم، واستراتيجيات التدريس، واستراتيجيات التقويم بشكل مباشر أو ضمني، التي تمثل أركان أي وثيقة للمعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) وارتباط ذلك بسوق العمل، غير أنها (عربية أو أجنبية) لم تتناول النقد التحليلي لوثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS)، وخطوات بنائها منهجيًا، ومدى التاثير البنائي على التطبيق في مؤسسات التعليم الجامعي، والذي سينعكس حتمًا على نوع المخرجات وانسجامها في سوق العمل، وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها.

جهود اليمن في تجويد التعليم العالي:

تعود نشأة التعليم الجامعي في اليمن إلى سبعينيات القرن الماضي، بإنشاء جامعة عدن عام 1970م وجامعة صنعاء عام 1971م، وبعد قيام الوحدة اليمنية، شهد التعليم الجامعي توسعًا كبيرًا، رأسيًا وأفقيًا. حيث يصل عدد مؤسسات التعليم العالي في عام 2019 إلى (56) مؤسسة منها (16) جامعة حكومية، و (40) مؤسسة أهلية ما بين جامعة وكلية ومعهد.

وفيما يتعلق بالجهود الإصلاحية في مضمار تجويد العملية التعليمية، فقد بدأت تجربة اليمن في مجال جودة التعليم العالي بانعقاد المؤتمر الأول حول ضمان جودة التعليم العالي في العاصمة صنعاء في مارس 1997، وفي عام 2002 نظمت الوزارة ورشة عمل حول ضمان جودة التعليم العالي لمساعدة الجامعات اليمنية في كيفية عملية تقييم برامجها الأكاديمية. وفي عام 2003 منحت الوزارة تمويلًا من البنك الدولي لبناء قدرات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، (حمزة، 2012).

وفي عام 2006 صدرت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي (2006 - 2010) التي أكدت على ضرورة تبني نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مختلف مؤسسات التعليم العالي، وفي العامين 2007 - 2008، نفذت الوزارة بدعم من البنك الدولي والحكومة الهولندية العديد من البرامج التدريبية لتطوير القدرات المؤسسية للقيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية.

وفي أكتوبر 2009 عقد المؤتمر الوطني الثالث للتعليم العالي لمناقشة تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في الدول النامية، ووضع مقترحات عملية للتغلب عليها والاستفادة منها في

تطوير أنظمة الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في المنطقة العربية بشكل عام، والجمهورية اليمنية بشكل خاص في ضوء الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال (وزارة التعليم العالي، 2009).

وفي عام (2009) بدأت الخطوات الفعلية نحو تأسيس هيئة مستقلة لضبط وضمان جودة التعليم العالي، تجلى ذلك بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم 210 لعام 2009م الخاص بإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، وقد أكد المجلس في إطاره المرجعي أنه في ضوء الواقع الحالي للتعليم العالي في اليمن، لا يمكن تطبيق النموذج الغربي للجودة كما هو، بل لا بد من تعديله بحيث يناسب الظروف الحالية لليمن والتعليم العالي اليمني ومؤسساته.

لذلك، قدم المجلس نموذجًا تجويديًا أسماه: المدخل النمائي Incremental Approach للوصول بمؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، الذي يراعي التدرج في رفع سقف متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كلما نضجت الخبرة، بحيث يتم وضع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مرحلتين، وكل مرحلة تضم مستويين، وذلك على النحو الآتي: (CAQA، 2012).

أولًا: مرحلة ضمان الجودة: وتتم في مستويين

- مستوى بداية Beginning ويتمثل في تحقيق مؤسسة التعليم العالي متطلبات قانون إنشاء الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية رقم 13 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية لسنة 2007م.
- مستوى تأسيس، Foundation ويمثل قدرة مؤسسة التعليم العالي على بناء نظام جودة داخلي فاعل، وفق متطلبات مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.

ثانيًا: مرحلة الاعتماد الأكاديمي: وتتم في مستويين

- مستوى إنجاز، Accomplished ويمثل المستويات العالمية Institutional Accreditation للاعتماد العام حيث تطبق المؤسسة المعايير العامة للاعتماد العام التي يقرها المجلس.
- مستوى تميز، Distinguished ويمثل المستويات العالمية للاعتماد الخاص (البرامجي) /Program Accreditation Professional وفيه تطبق المؤسسة المعايير الخاصة بكل برنامج أكاديمي مثل قريناتها المعتمدة في العالم.

وظلت البنية المعيارية على هذا النمط وذلك التصنيف لعشرة أعوام منذ 2012 حتى 2022م، غير أن المجلس عقد الورش اللازمة وأعد استراتيجيته 2022-2026م التي اتجهت نحو الاعتماد الأكاديمي من خلال رؤية ورسالة المجلس 2026م، ليتم عندها إعادة صياغة البنية المعيارية على مستويين، هما:

- **الأولى: الاعتماد المؤسسي:** وتضمّن ثمانية معايير رئيسة، سواء على مستوى المؤسسة ككل، أو على مستوى كل مكون من مكوناتها: كلية، أو معهد، أو مركز.
- **الثانية: الاعتماد البرامجي:** وتضمّن أيضًا ثمانية معايير رئيسة، ويعد هو الأنسب لليمن وخاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها.
- **أما يخص الاعتماد المؤسسي لكليات الطب البشري:** فقد تم إعداد وثيقة ودليل معايير الاعتماد الأكاديمي لها وفقًا لمتطلبات الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، وتم تحديثها لتوائم تعديلات الاتحاد 2020م، (مجلس الاعتماد الأكاديمي، 2022).

وفي هذا السياق، فإن مجلس الاعتماد الأكاديمي لم يألُ جهدًا في إعداد وثائق المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) في التخصصات العلمية التطبيقية الطبية منها والهندسية، التي أعقبها صدور قرار معالي وزير التعليم العالي رقم (52) لسنة 2019 بتطبيق وثائق المعايير الأكاديمية في الجامعات اليمنية. فضلًا عن صدور قرار معالي الوزير رقم (1) لسنة 2020م بشأن العمل بمعايير الاعتماد الخاص بالكليات الطبية وفقًا لمعايير الاتحاد العالمي الفيدرالي للتعليم الطبي wfme والذي أعقبه إعداد دليل إجراءات طلب الاعتماد ودراسة التقويم الذاتي.

كما أن المجلس الآن بصدد إنجاز وثائق المعايير الوطنية المتعلقة بالبرامج أو التخصصات الأخرى العلمية والإنسانية، والجدول التالي يوضح بعض البيانات المتعلقة بجهود الوزارة ومجلس الاعتماد والجامعات في مضمار تطبيق المعايير الوطنية على مستوى البرامج الأكاديمية:

جدول رقم (1) يوضح مسمى وثائق المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS)

م	اسم البرنامج	سنة الإعداد	جهة الاصدار
.1	الطب والجراحة	2018/2017	CAQA
.2	المختبرات الطبية	2018/2017	CAQA
.3	طب وجراحة الفم والأسنان	2018/2017	CAQA
.4	الصيدلة عام	2018/2017	CAQA

م	اسم البرنامج	سنة الإعداد	جهة الاصدار
.5	علوم الحاسوب	2018/2017	CAQA
.6	نظم المعلومات	2018/2017	CAQA
.7	تقنية المعلومات	2018/2017	CAQA
.8	هندسة البرمجيات	2018/2017	CAQA
.9	الهندسة المدنية	2018/2017	CAQA
.10	هندسة معمارية	2018/2017	CAQA
.11	الهندسة الميكانيكية	2018/2017	CAQA
.12	الهندسة الكهربائية	2018/2017	CAQA
.13	هندسة الكمبيوتر	2018/2017	CAQA
.14	هندسة الاتصالات والإلكترونيات	2018/2017	CAQA
.15	هندسة الطاقة الكهربائية والآلات	2018/2017	CAQA
.16	هندسة الميكاترونكس	2018/2017	CAQA

المصدر: CAQA – **اليمن**

- **مجتمع الدراسة وعينتها**

اتساقًا مع منهجية الدراسة وأهدافها، تمثل مجتمع الدراسة في جميع وثائق المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) لعدد (16) برنامجًا أكاديميا في العلوم الطبية والهندسية، وهي إجمالي ما أصدره مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن منذ العمل على هذه الموضوعات في العام 2018/2017م؛ إذ تم تحليل جميع الوثائق آنفة الذكر كعينة للدراسة بأسلوب الحصر الشامل ووفقًا لبطاقة تحليل المحتوى المعدة لذلك.

- **أداة الدراسة وصدقها وثباتها**

استخدم الباحثون بطاقة تحليل المحتوى، لمعرفة مدى التزام معدِّي وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) بمنهجية إعداد مثل هذه الوثائق، ولتحقيق ذلك، تم تحديد الهدف من البطاقة، ومن ثمّ صياغة محتواها الذي شمل معايير ومؤشرات منهجية بناء مثل هذه الوثائق، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (8) من ذوي الاختصاص الذين أبدوا موافقتهم عليها بغرض التأكد من صدقها، فضلًا عن استخلاص ثباتها من خلال طريقة إعادة التحليل مرتين لعينة من الوثائق والتأكد من ثباتها.

- **تطبيق بطاقة التحليل**

بعد التحقق من صدق وثبات البطاقة، وإجراء ما يلزم من تعديلات، تم حصر جميع الوثائق التي أعدها مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن في العام 2018/2017م البالغ عددها (16) وثيقة، تم تفريغ كل وثيقة في بطاقة تحليل المحتوى والمرقمة من 1-16، والتحقق من مدى توافر مؤشرات بناء كل وثيقة وفقًا للمنهجية التي تضمنتها بطاقة التحليل سالفة الذكر.

- **نتائج الدراسة**

سبقت الإشارة إلى أن هذا النوع من الدراسات يتبع الأسلوب التحليلي التركيبي النظري؛ للتعرف على واقع بناء وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) وفقًا للمنهجية المتعارف عليها ومتطلبات تطبيقاتها في الجامعات اليمنية، إذ يقوم هذا الأسلوب على مسح وتحليل أدبيات الموضوع المتوافرة والمتصلة بفلسفة بناء المعايير الأكاديمية، وتشخيص واقع جهود تطوير البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية في ضوء المعايير المرجعية، ومن ثمّ تقييم وثيقة المعايير المرجعية في ضوء معايير بنائها ومتطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية باستخدام بطاقة التحليل المشار إليها في الدراسة الحالية.

وفي ضوء الاتجاهات النقدية لمدخل المعايير الأكاديمية، واستنادًا إلى شروط ومتطلبات العمل بوثائق المعايير الأكاديمية، سواء ما يتعلق بمصادر اشتقاقها وإجراءات بنائها وصياغتها، أو ما يتعلق بمتطلبات تنفيذها على مستوى مؤسسات التعليم العالي، فسوف يتم تقييم وثيقة المعايير الأكاديمية اليمنية في ضوء معايير إعدادها ومتطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: تقييم الوثيقة في ضوء شروط ومتطلبات إعدادها، وذلك على النحو الآتي

(1) تقييم الوثيقة في ضوء المتطلبات المرجعية

من خلال استخلاص نتائج التقييم وفقًا لبطاقة التحليل لمجمل الوثائق المشار إليها في الجدول رقم (1) في الدراسة الحالية، وفي ضوء المؤشرات الحاكمة للمتطلبات المرجعية لبناء وثيقة معايير أكاديمية، فإن الوثيقة:

- **تفتقر إلى مصادر اشتقاقها**

إذا كانت هذه الوثيقة تمثل مرجعية أكاديمية وطنية معنية بتوجيه إجراءات استحداث وتطوير البرامج التعليمية في الجامعات اليمنية، وأنها صادرة عن جهة رسمية متمثلة بمجلس الاعتماد الأكاديمي ومن ورائه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فأين المصادر الوطنية لاشتقاق هذه الوثيقة؟ حيث لم يرد أي ذكر في الوثيقة المعلنة للمصادر الوطنية التي اشتقت منها هذه الوثيقة المرجعية، كما لم يرد ذكر للأسس والمبادئ التي ترتكز عليها هذه الوثائق المرجعية، ولم يرد أيضًا أي ذكر للأسانيد القانونية التي تشرعن لهذه الوثائق، وتمنحها المصداقية، وتم الاكتفاء بالإشارة إلى البيانات المرجعية المتمثلة بالوثائق المناظرة التي تم الاسترشاد بها عند إعداد الوثيقة اليمنية، باعتبارها المصدر الوحيد؛ ومن ثم فإن الوثيقة تفتقر إلى أبرز المصادر الوطنية لاشتقاقها.

- **تفنتقر إلى الإسناد التشريعي/القانوني**

والمتمثل في دستور الجمهورية اليمنية والقوانين التعليمية ذات العلاقة وأبرزها: القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992، وقوانين التعليم العالي رقم (18) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية، وقانون رقم (13) لسنة 2005 بشأن الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية، وقانون رقم (13) لسنة 2010 بشأن التعليم العالي، بل إن الوثيقة لم تتضمن القرار الوزاري الخاص باللجان المعنية بإعدادها، ولا القرار الوزاري المعني بتنفيذها على مستوى الجامعات اليمنية، وهو ما كان سيضفي عليها المشروعية القانونية والإلزام الرسمي. مع أن القانون رقم (13) لسنة 2010، الذي يعد أول تشريع للتعليم العالي في اليمن يتسم بالتحديث، وينص صراحة على تبني معايير الاعتماد الأكاديمي ويؤكد ضرورة تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي للقيام بهذا المشروع الوطني.

- **تفتقر إلى الإطار الاستراتيجي**

إذ لم يرد أي ذكر للتوجه الاستراتيجي الوطني الذي يؤطر هذه الوثيقة، أو أنها جاءت في سياق التوجه الاستراتيجي لليمن نحو معايير الجودة، فالوثيقة خالية من أية إشارة إلى المرجعيات الاستراتيجية، على سبيل المثال، الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، الرؤية المتكاملة لإصلاح التعليم في اليمن 2015، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2006 - 2010، استراتيجية مجلس الاعتماد الأكاديمي 2013 - 2017م، وحاليًا الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

وانطلاقًا من مبدأ أن نظام التعليم كائن ينمو نموًا طبيعيًا، فالتعليم عملية تراكمية بنائية متدرجة ومستمرة، وتطويره لا بد أن يتكامل مع مكوناته ويتتابع في عناصره ومراحله من مرحلة رياض

الأطفال إلى المرحلة الثانوية ثم المرحلة الجامعية، وبما يؤكد استمرارية الخبرة دون فجوات أو قفزات مخلة، فعند التوجه الاستراتيجي نحو تطبيق المعايير في التعليم الجامعي، لا بد أن نضع في الاعتبار أن تطبيق هذه المعايير ينبغي أن يبدأ منذ بداية السلم التعليمي وبشكل متسلسل ومتكامل؛ ولذلك كان ينبغي أن يبدأ المشروع بمعايير الاعتماد المدرسي قبل الولوج في تطبيق المعايير الأكاديمية في الجامعات. فلايمكن أن تُحل مشكلة التعليم العالي بمعزل عن التعليم العام الذي تؤطره استراتيجية وطنية للتعليم، (المطري، 2018: 4، 5).

- **تفتقر إلى الاستقلالية الإدارية والمالية**

على الرغم من الحديث عن الاستقلالية المالية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية، فإن ذلك ما يزال على المستوى اللفظي، فبالنسبة للاستقلالية الإدارية، ما زالت مؤسسات التعليم العالي تعاني من هيمنة المركزية، وتغوُّل البيروقراطية، فهناك تدخلات وضغوط حكومية تواجه الجامعات سواء عند قبول الطلاب، أم عند تعيين الأكاديميين والإداريين، حتى في قضايا أكاديمية صرفة. أما بالنسبة للاستقلالية المالية، فما زالت الجامعات تتفاوض مع وزارة المالية للحصول على ميزانياتها السنوية، ولا توجد معايير واضحة لتحديد ميزانية الجامعات، كما أن الميزانية التي ترصد لأي جامعة تكون حبرًا على ورق، حيث تحجز وزارة المالية جزءًا كبيرًا منها وتسلم الباقي على دفعات بعد صرف كثير من الوقت والجهد في المفاوضات. كما يتدخل ممثلو وزارة المالية في أوجه الصرف سواء عند الصرف من الميزانية الحكومية أم من مصادر أخرى مثل التعليم الموازي والتعليم بالنفقة الخاصة مما يسبب كثيرًا من الحرج للجامعات للإيفاء بالتزاماتها المالية، (وزارة التعليم العالي، 2006).

(2) تقييم الوثيقة في ضوء المتطلبات المنهجية لإعدادها

- **الافتقار إلى الإسناد المنهجي لإعداد وثيقة المعايير**

لم يرد في وثائق النارس الصادرة عن المجلس أي ذكر صريح ومحدد للمنهجية المتبعة في إعداد هذه الوثائق، بإستثناء ما ورد من مبررات إعداد الوثيقة في المقدمة حول النارس، ولعل ما ورد في التمهيد أشبه بالإجراءات والخطوات التي تمت بزعم أنها تمثل المنهجية، وقد تكون هي جزء من المنهجية لا كلها، إذ أوردت الوثيقة بعض الخطوات المنهجية أبرزها: اختيار اللجان المتخصصة بحسب نوع البرامج الخاضعة للمعايرة الأكاديمية، وأنه تم عقد لقاءات وجلسات نقاشية حول مضامين الوثيقة، ولكنها لم تورد ما الذي تم قبل هذه الخطوات، وما الذي سيتم أثناء الإعداد، وما بعد الإعداد من التأكد من الموثوقية، والإقرار، والإشهار،... إلخ.

(3) تقييم الوثيقة في ضوء المتطلبات الفنية

اتسمت الوثيقة - محل التحليل والنقد - بالشكلية والنمطية المتبعة في معظم وثائق المعايير المرجعية، والتي تمثلت في المحاور الآتية:

المحورالأول: التعريف بوثيقة المعاييرالوطنية الأكاديمية المرجعية اليمنية

لقد بدأ تعامل اليمن مع ثقافة الجودة والمعايير الأكاديمية في وقت متأخر، أي عندما بدأ المجلس يدشن فعاليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية عام 2013، غير أن البداية الفعلية للعمل بمدخل المعايير الوطنية المرجعية كان بصدور وثائق المعايير الوطنية المرجعية عام 2018، والتي تمثل قفزة نوعية في جهود تجويد مؤسسات التعليم العالي اليمنية. فقد أصدر المجلس عام 2018 وثائق المعايير الوطنية (النارس)، وقد بدأ المجلس بتدشين وثائق المعايير الوطنية المرجعية في التخصصات العلمية التطبيقية كما أشرنا إلى ذلك سلفًا.

المحور الثاني: هيكلة الوثيقة: تضمنت الوثيقة المكونات الآتية:

- **(تمهيد)**

استُهلت وثائق النارس اليمنية - كغيرها من الوثائق الوطنية المماثلة في الدول الأخرى - بتمهيد يشير إلى أن الوثيقة صادرة عن مجلس الاعتماد وضمان الجودة (CAQAY) في ضوء مهمته وسياسته العامة لتطوير المعايير الأكاديمية (NARS) للتعليم العالي، وأن هذه الوثيقة قد جاءت لسد الفجوة الناشئة عن غياب المعايير الأكاديمية في اليمن، وأن المجلس يقدم هذه الوثائق المرجعية بهدف مساعدة مؤسسات التعليم العالي في حل مشكلاتها وفي تصميم وتنفيذ ومراجعة برامجها الأكاديمية، وأنه يجب عليها القيام بإجراءات رسمية لاستخدام هذه الوثائق في تطوير برامجها الأكاديمية.

- **التعريف بالوثيقة ومكوناتها الرئيسية**

اتساقًا مع ما سبق، فقد عُرِّفت المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) بأنها الحد الأدنى من المتطلبات المتوقعة من المعرفة والمهارات اللازمة للوفاء بمتطلبات الشهادة الأكاديمية في الجامعات اليمنية. وعُرِّفت المعايير الأكاديمية المؤسسية، ARS بأنها مستوى أعلى من المعايير التي تضعها الجامعات اليمنية وتسعى لتحققها من خلال برامجها الأكاديمية لضمان أن يكون خريجوها قادرين على القيام بحرفية أو مهنية الممارسات بنجاح.

- **الخلفية التاريخية عن البرنامج المعني بالوثيقة المرجعية**

وفيها تتعرض الوثيقة لنشأة البرنامج وتطوره وأهم المشكلات والتحديات التي تواجهه وتستدعي تطويره في ضوء هذه المعايير المرجعية.

- **محتوى الوثيقة: يتضمن محتوى الوثيقة ثلاثة مكونات رئيسية هي**

(أ) مواصفات الخريج: وقد تضمنت مجموعة من الصفات والقدرات المعرفية والعقلية والتخصصية والعامة التي ينبغي أن يمتلكها المتخرج من البرنامج الأكاديمي التخصصي في الجامعات اليمنية. وبلغت مواصفات الخريج في الغالب ما بين 8 - 12 مواصفة تسرد في الوثيقة دون تصنيف معين. وهو ما ينسجم مع كثير من الوثائق المناظرة، مع أن هناك طرقا أخرى للتعبير عن مواصفات الخريج أو المتخرج قبل الاتفاق عليها، بحيث تحدد المجالات المراد تغطيتها بناء على متطلبات السوق ومستجداته المتسارعة، ولم يظهر في نتائج التحليل ما يؤكد أنه كان هناك تحديد لمجالات معينة مسبقًا وتم الإكتفاء بالمرجعيات المناظرة واقتباس ما يتواءم والبيئة اليمنية.

(ب): مخرجات التعلم: تضمنت الوثيقة مجموعة من المخرجات التي ينبغي أن يكتسبها الخريج من البرنامج وصنفت في مجالات أربعة: المعرفة - المهارات العقلية - المهارات التخصصية - المهارات العامة، كما هو متعارف عليه عالميًا، غير أن بعضها -وخاصة الطبية- كانت مخرجات التعلم أكثر مما ينبغي بل إن بعضها وصل إلى ما يفوق العشرين مخرجًا للمجال الواحد.

(ج): استراتيجيات التعليم والتعلم وأدوات التقييم: تقدم الوثيقة جملة من استراتيجيات التعليم والتعلم وأدوات التقييم التي يمكن أن يستعين بها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات اليمنية، غير أن معظمها تقليدية لم ترتقِ إلى مستوى كلمة استراتيجيات التدريس، وكان الأحرى أن يتم إدخال الاستراتيجيات الحديثة في التدريس والتقييم بما يضمن كفاءة العملية التعليمية والتقييمة وبما يحقق مخرجات التعلم.

- **المصطلحات:** تختتم الوثيقة بعرض مجموعة من المصطلحات المعنية بالمعايير المرجعية ومكوناتها الرئيسية وقائمة المراجع والملاحق.

(4) تقييم الوثيقة في ضوء المتطلبات التنفيذية على مستوى الجامعات

تتم عملية تقييم هذه الوثيقة في ضوء معايير وشروط إعدادها ومتطلبات تطبيقها في الجامعات، وذلك على النحو الآتي:

- تقع كل وثيقة لكل برنامج أكاديمي في حوالي (12) صفحة تقريبًا. ومن ثم فإن الوثيقة من حيث الشكل الهيكلي قد اشتملت على العناصر الرئيسة المتواتر تضمينها في الوثائق المرجعية المناظرة.
- اختلاف تنظيم وثيقة المعايير في بعض المكونات، فمثلا وضعت مواصفات الخريج بصورة تختلف عن بعض الوثائق العالمية، ففي حين تصنف بعض وثائق المعايير المواصفات تحت مجالات معينة مثل الجانب التخصصي؛ الجانب المهني؛ الجانب الأخلاقي، أخذت وثيقة المعايير الصادرة عن المجلس صورة مختلفة اعتمدت على وضع مواصفات عامة للخريج دون تصنيف، ثم اشتقت منها مخرجات تعلم تحت أربعة محاور رئيسة مرتبطة بالمعارف والمفاهيم، المهارات المهنية، المهارات الذهنية، والمهارات العامة والانتقالية. وبهذا فهي تقترب في تقسيمها بصورة كبيرة من الاعتماد على نموذج بلوم، الذي عليه الكثير من الملاحظات والمآخذ.
- الافتقار إلى متطلبات تطبيق الوثيقة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، فقد صدرت وثيقة المعايير الوطنية عام 2018، وبدأت بعض الجامعات الحكومية والأهلية بتطبيق هذه الوثيقة، ولكن بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 23%، من إجمالي البرامج الطبية والهندسية التي أعدت لها وثائق المعايير الوطنية.
- لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه المعايير، سواء من قبل المجلس أو الوزارة، أم من قبل الجامعات اليمنية، حيث لم تتبع من الإجراءات الآتية إلا النزر اليسير:
  - عقد مؤتمر علمي عام لتدشين الوثيقة من قبل الوزارة والمجلس والجامعات وغيرها من الشركاء المعنيين بتنفيذ الوثيقة.
  - عقد ورش وندوات تثقيفية للعاملين فيها حول المعايير الأكاديمية الوطنية.
  - عقد ورش علمية لتطوير البرامج الأكاديمية في ضوء المعايير الأكاديمية الوطنية وذلك من خلال:
    - إعادة النظر في الأطر المرجعية للبرامج الأكاديمية.
    - إعادة النظر في الخطط الدراسية للبرامج الأكاديمية.
    - إعادة النظر في أساليب تنفيذ الخطط الدراسية للبرامج الأكاديمية.
  - عقد ورش علمية لإعداد وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية للجامعات في ضوء وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية.

وإذا كانت بعض الجامعات قد اشتركت، ضمنيًا، في تطوير الوثيقة من خلال ممثليها وهي (11) جامعة: (جامعة صنعاء، جامعة ذمار، جامعة الحديدة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة الملكة أروى، جامعة الرازي، جامعة الناصر، الجامعة اليمنية، جامعة الحكمة، جامعة العلوم الحديثة، جامعة السعيدة)، فأين باقي الجامعات اليمنية التي يصل عددها إلى 56 جامعة تقريبًا؟

فتحديث البرامج الأكاديمية ليس من صميم العمل اليومي للأكاديميين، فهي مهمة أكاديمية ينبغي أن تنجز وفق أسس ومعايير معينة تستغرق شهورًا كثيرة ودعمًا فنيًا وتدريبيًا وتمويلًا كافيًا سواء لتحديث المختبرات، أم المكتبات أم للزيارات، وتتطلب استعانة بخبراء ومستشارين، وتدريب لأعضاء هيئة التدريس وغيرها من الأعباء المطلوبة في هذا الجانب؛ باعتبار أن التطوير وفق مدخل المعايير يمثل منهجًا شاملًا للمنظومة التعليمية بحيث تغطي المعايير كافة عناصر المنظومة التعليمية.

ومع التسليم بأن وثيقة المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية قد خرجت للنور حديثًا في 2018، وأن تطوير البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية سيتم بناءً عليها، فإن هذه البرامج تفتقر إلى كثير من المتطلبات، والإجراءات الرسمية التي تمكنها من تطبيق هذه الوثيقة المرجعية، فالمعايير الأكاديمية تمثل تحديات قوية لمؤسسات التعليم العالي في اليمن؛ لأنها تتطلب من المؤسسة بذل أقصى جهد؛ للوصول إلى تحقيق هذه المعايير، ومن ثم تحقيق مبدأ التميز؛ لذلك تشكل متطلبات تطبيق وثيقة المعايير تحديًا حقيقيًا أمام مؤسسات التعليم العالي، وخاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد.

حيث تشير وثائق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى أنه لا توجد جامعة أو كلية واحدة استطاعت تحقيق معايير الاعتماد بنوعيه المؤسسي والبرامجي، مما يشير إلى ضعف قدرات تلك المؤسسات في توفير الحد الأدنى من معايير الترخيص الأولي. (مجلس الاعتماد، 2012، 9)، فكيف لهذه الجامعات أن تذهب إلى مواكبة المعايير الدولية وتوفر متطلبات هذه الوثيقة المرجعية في حدها الأدنى التي تعد مدخلًا مهمًا للبرامج الأكاديمية؟!

وخلاصة القول أن تطبيق وثيقة المعايير الوطنية يحتاج إلى عدة سنوات وجهد للتغلب على المعوقات التي يمكن أن تجابه الجامعات عند التطبيق، وتحتاج إلى تغيير في الثقافة التنظيمية في

الجامعات اليمنية، بحيث تعتمد درجة التغيير المطلوب على حالات عدم التوافق الموجودة مع ثقافة المعايير، وقد تكون حالات عدم التوافق هذه حادة جدًا لدرجة أنه قد يلزم إحداث تغيير جذري لتطبيق هذه المعايير.

كانت تلك هي أبرز الملاحظات حول مدخل المعايير الأكاديمية وتجربة اليمن في هذا المجال.

- **الاستنتاجات**

في ضوء معطيات الخلفية النظرية، واستعراض جهود اليمن في مضمار الجودة، وتحليل منهجية ومتطلبات إعداد وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية؛ تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- أن العصر الراهن هو عصر الجودة وعصر التحول إلى المعايير الأكاديمية المرجعية.
- أن مدخل المعايير الأكاديمية يعد أحد أبرز المداخل الفكرية المعاصرة التي حققت نجاحات مرموقة في إحداث تغييرات نوعية في مختلف المؤسسات التعليمية وخاصة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- أن الثورة الأكاديمية التي شهدها الفكر الجامعي تتمثل في تبني الجامعة للمعايير الأكاديمية، التي توجت مؤخرًا بولوج الجامعة مرحلة جديدة في مسيرتها الأكاديمية، تمثلت في نموذج المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية.
- أن مدخل المعايير الأكاديمية ما كان له أن يحقق تلك الريادة في الدول المتقدمة، لو لم يكن هناك دعم وإسناد من أعلى مراتب السلطة في تلك البلدان.
- أن تجربة اليمن في تجويد التعليم الجامعي حديثة العهد، وقد تكللت مؤخرًا بإصدار وثيقة المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية عام 2018.
- أن الجامعات اليمنية ليست عاجزة عن توفير متطلبات إعداد وثيقة المعايير فقط، ولكنها في العصر الراهن عاجزة عن توفير متطلبات تطبيق هذه الوثيقة في تطوير البرامج الأكاديمية فيها.
- تؤكد التقارير الرسمية والدراسات العلمية أن برامج التعليم الجامعي -على الرغم مما تشهده من جهود التطوير- ما زالت تواجه العديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تضعف فاعليتها التنموية وقدرتها التنافسية.

- على الرغم من كثرة الدراسات اليمنية المعنية بقضايا تجويد البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية، فإن معظم هذه الدراسات لم تكن في الأساس معنية بمعرفة متطلبات تجويد هذه البرامج في ضوء مدخل المعايير الأكاديمية. مما يدل على وجود فجوة معرفية، وندرة علمية تستدعي القيام بمزيد من الدراسات المعنية بتجويد البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل المعايير، وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة.
- **التوصيات:** تقدم الدراسة التوصيات الآتية:
- **توفير المتطلبات المرجعية:**

لتحديث مرجعيات تطوير مؤسسات التعلم العالي، وبما يتواكب مع متطلبات مدخل المعايير الأكاديمية، ينبغي توفير المتطلبات الآتية:

- تطوير وتحديث التشريعات المنظمة لتطبيق مثل هذا المشروع التجويدي.
- إعداد خطة استراتيجية جديدة للتعليم العالي في ضوء الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، ومستهدفات الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م تعطي الأولوية للتوجه نحو مدخل المعايير.
- تصميم استراتيجية وطنية للبحث العلمي تنبثق من الاستراتيجية الجديدة للبحث العلمي.
- وضع استراتيجيات وخطط بحثية على مستوى الجامعات في ضوء الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.
- تصميم آلية تضمن إجراء تعديلات دورية للتشريعات والاستراتيجيات وفقًا لمتطلبات العصر وتحدياته.
- تحديد مصادر اشتقاق وثيقة المعايير، بما يؤكد الحفاظ على الهوية المجتمعية والقيم الوطنية.
- إعداد خطة استراتيجية وطنية لتطبيق الوثيقة تنبثق عنها خطط استراتيجية على مستوى الجامعات.
- منح مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة مزيداً من الاستقلالية للمارسة مهامه.
- إحداث تغييرات حقيقية في سياسات التعليم العالي واستراتيجياته، وبنيته الهيكلية.

- إعداد سياسات وآليات لتطبيق الوثيقة، تنبثق عنها خطط استراتيجية على مستوى الجامعات اليمنية.

- **توفير المتطلبات التنظيمية:**

لكي تقوم الجامعات بعملها، ومن ذلك، تطبيق المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية كمدخلات أساسية لبرامجها الأكاديمية، وبما يتسق مع أهدافها، واحتياجات سوق العمل، ولذا فإنه ينبغي:

- منح الجامعات الاستقلالية الإدارية والمالية وتحديث نظمها الإدارية بما يتواكب مع متطلبات مدخل المعايير الأكاديمية.
- بناء شراكة مؤسسية لتنفيذ وثيقة المعايير الوطنية، توازن بين مطالب المجلس والحرية التي تحتاجها مؤسسات التعليم العالي لممارسات صلاحياتها الأكاديمية، وللتميز في أدائها؛ لذلك ينبغي أن يؤسس المجلس علاقة شراكة بينه وبين مؤسسات التعليم العالي، وأن تكون تلك العلاقة بعيدة عن السيطرة.
- إبلاغ الجامعات رسميًّا بضرورة تنفيذ الوثيقة، وذلك بخطاب من مجلس الاعتماد الأكاديمي مرفق بقرار وزاري وبنسخة من وثائق المعايير.

- **توفير المتطلبات المنهجية**

تمثل المنهجية في أي عمل حجر الزاوية؛ لما لها من أهمية في مواكبة التطورات المتسارعة عالميًا، ومن المعيب أن يرتجل القائمون على أي عمل تجويدي عملَهم بدون منهجية علمية منبثقة عن تجارب النظراء وخاصة أولئك الذين قطعوا شوطًا كبيرًا في مسيرة جودة التعليم؛ لذلك ينبغي:

- تحديد منهجية العمل، وأفضل الممارسات العالمية في إعداد وثيقة المعايير الأكاديمية.
- تدريب فرق العمل من الخبراء في التخصصات ذات الصلة على تلك المنهجية.
- توفير متطلبات بناء واعتماد وإشهار المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الخاصة بكل قطاع أكاديمي.
- توفير متطلبات إخراج وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية للقطاع الأكاديمي.

- توفير المتطلبات التنفيذية

لعله من الشائع في الأوساط الأكاديمية أن كثيرًا من الجهود الرامية لتجويد التعليم العالي تذهب سدىً، ما لم تكن هناك إرادة قوية، ورغبة كبيرة في استثمار تلك الجهود، ولا يمكن أن يتم ذلك إلّا من خلال توفير بعض المتطلبات، ومنها:

- مساعدة الجامعات في إعداد وثيقة معايير أكاديمية مؤسسية (ARS) خاصة بها.
- التوعية المؤسسية بالمعايير الأكاديمية باستخدام العديد من الوسائل الإلكترونية حتى تكون متاحة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنيين ومناقشتها في مجالس الأقسام ومجلس الكلية.
- نشر ثقافة المعايير الأكاديمية على مستوى الجامعة: إن تطبيق وثيقة المعايير على مستوى المؤسسة يستلزم من المجتمع الأكاديمي بكافة مكوناته (صانعي قرار، وإداريين، وأكاديميين، وممثلين لسوق العمل، وسلطة محلية وأولياء أمور وطلبة) تبني ثقافة جديدة تقوم على المعايرة في عملية تصميم البرامج وتطويرها.

مع ضرورة التوجه للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة علميًا في برامج الاعتماد والجودة الأكاديمية، إلا أن تبني المعايير المحددة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول، دون مواءمتها للبيئة اليمنية لن يحقق الغرض منه؛ بسبب الاختلافات الثقافية والمجتمعية. كذلك لا يمكن للمعايير الأكاديمية وحدها حل كافة مشاكل التعليم العالي بمؤسساته العامة والخاصة مع الاختلافات السائدة بينهما، فالمعايير المحددة للحصول على الاعتماد لتخصص ما قد لا توائم متطلبات تخصص آخر.

المقترحات:

في ضوء ما تناولته الدراسة من تأطير نظري مقتضب، وعرض لنتائج تقييم جودة إعداد وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية وفقًا لمنهجيتها، ومتطلبات تنفيذها، فإن الدراسة تقترح إجراء:

- دراسة ميدانية حول متطلبات ومعوقات تطبيق المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية في الجمهورية اليمنية.

- دراسة مقارنة بين الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية حول مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المعايير الأكاديمية الوطنية.
- دراسة أخرى حول اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية نحو تطبيق المعايير الأكاديمية الوطنية.
- دراسة حول الاحتياجات التدريبية للقيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات اليمنية حول تطبيق المعايير الأكاديمية الوطنية.

المراجع:

المراجع العربية:

إبراهيم، أشرف. (2014، مايو 11). *تصور مقترح لتفعيل المعايير القومية الأكاديمية المرجعية قطاع كليات التربية: مدخل لتطوير برامج إعداد المعلم بمصر*، متاح على:

https://www.researchgate.net/publication/320083841-

اتحاد الجامعات العربية، (2008). *دليل ضمان جودة البرامج الأكاديمية في كليات الجامعات العربية*. إصدارات الاتحاد.

التركي، خالد. (2021). تقويم جودة مخرجات التعلم وإستراتيجيات تدريسها وطرق تقويمها في مقررات قسم المناهج وطرق التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء معايير (NCAAA). *مجلة التربية، 190(3)*، 261- 305.

الجلبي، سوسن. (2011، نيسان 29-30). *ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية*، مؤتمر رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني، بيروت.

الحدابي، داؤود عبد الملك، (2014). *تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي*. مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن. محور التعليم العالي والبحث العلمي.

حسون، عباس، (2012، أبريل 5). *بناء المعايير المحلية لضمان جودة الأداء وتوزينها لأنشطة التعليم وفق متطلبات برامج الاعتماد الأكاديمي في جامعة بابل*. المؤتمر العربي الدولي الثاني حول: "ضمان جودة التعليم العالي في الوطن العربي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.

حمزة، أسوان عبد الله، (2012). تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. 5*(10)، 33-60.

حيدر، عصام، وبلول، رلى سلامة، (2020). تقييم مدى التزام الجامعات السورية في مدينة دمشق بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS). *مجلة جامعة حماة، 3*(4)، 58-76.

حيدر، عبداللطيف حسين، (2016). *تجويد التعليم بين التنظير والواقع*. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الخضير، خضير بن سعود. (2001). مؤشرات جودة مخرجات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية. *مجلة التعاون، 16* (53)، 13-50. 13-132.

الخطيب، محمد. (2007، مايو 15-16). *مدخل لتطبيق معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية*. اللقاء السنوي الرابع عشر، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن): الجودة في التعليم العام، القصيم، السعودية.

سعود، وأسماء الياس. (2014، أكتوبر 14-16). *مسوغات التوظيف التربوي لمدخل المعايير*، الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير. المؤتمر العلمي الأول، دمشق.

الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي (2009، يوليو 12). *تعزيز ثقافة الجودة وممارستها في الجامعات العربية*. متاح على: http://www.altair-project.or

شعبان، عماد الدين. (2007، سبتمبر 19-20). *الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي فى الجامعات فى ضوء المعايير الدولية*. المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم: آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، الرياض، السعودية.

صبري، هالة عبد القادر. (2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي: تجربة التعليم الجامعي الخاص بالأردن. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 2*(4)، 148-176.

طرابلسية، شيراز. (2012). ضمان جودة التعليم العالي في سورية ومواءمته مع احتياجات مجتمع المستفيدين في ضوء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS): دراسة حالة برنامج المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 73*(2)، 71- 94.

طعمة، طوني (2014، أكتوبر 14-16). *تطوير التربية: من الأهداف إلى الكفايات والمعايير*. الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير. دمشق.

متولي، عبد المؤمن، ومحمد، المرسى، (2011، مايو 13). *دور التشريع في تعزيز وتحفيز جودة التعليم العالي*. المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي. جامعة الزرقاء الخاصة. الأردن.

مجدي، عبد الوهاب قاسم، شحاته، صفا أحمد (2003). *رأس المال الاجتماعي وجودة التعليم (إسهامات متبادلة)*. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. القاهرة.

مجدي، عبد الوهاب قاسم، وأحلام، الباز، (د.ت). *نواتج التعلم وضمان جودة المؤسسة التعليمية*. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. القاهرة.

مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، (2012). *الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي*. صنعاء.

مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، (2018). *وثائق المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية (نارس)*. إصدارت المجلس. صنعاء.

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2015). *التقرير السنوي*. إصدارت المجلس. صنعاء. اليمن.

مجيد، سوسن شاكر، (2011، نوفمبر 22-23). *نحو بناء معايير وطنية لضمان جودة الجامعات العربية*. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات المنعقد بجامعة ورقلة.

مجيد، سوسن شاكر، والزيادات، محمد عواد، (2008). *الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والعالي*. دار صفاء للنشر والتوزيع.

محرم، أشرف، (2014). *تصور مقترح لتفعيل المعايير القومية الأكاديمية المرجعية قطاع كليات التربية: مدخل لتطوير برامج إعداد المعلم بمصر*. متاح على:

https://www.researchgate.net/publication/320083841

مرجين، حسين سالم، (2018). *الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية: الواقع والطموحات*. متاح على: www.scholar.google.com

مصطفى، أحمد سيد، (2003). تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين: دعوة للتأمل. *مجلة التربية. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، 32*(144)، 124-131.

المطري، سميرة، (2018). *أنموذج مقترح لتهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي*. [أطروحة دكتوراه]. كلية التربية، جامعة صنعاء.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2013). *تقرير التنمية البشرية*. صنعاء.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2014). *مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن*. محور التعليم العالي والبحث العلمي. صنعاء.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2006). *الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية. 2006 - 2010*. إصدارات الوزارة. صنعاء.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2009، 11-13 أكتوبر). *وثائق المؤتمر الوطني الثالث للتعليم العالي*. صنعاء.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2010). *قوانين وتشريعات ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي*. اليمن.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2020). *وثيقة تحليل الوضع الراهن للوزارة*. إصدارات مكتب الرؤية الوطنية. اليمن.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (د.ت). *الوثيقة الإرشادية: الدليل الأول لتقويم وتطوير البرامج التعليمية في الجامعات اليمنية*. اليمن.

وزارة التعليم العالي، (د.ت). *مشروع الخطة الوطنية لتطوير مناهج وبرامج التعليم العالي*. المرحلة الأولى: بناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية. دمشق.

اليونسكو، (1998). *المؤتمر العالمي حول التعليم العالي. المنعقد في باريس يوم التاسع من أكتوبر* 1998.

اليونيسف، الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ INEE 2014. *المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات المزمنة وإعادة البناء المبكر*. نيويورك. أمريكا.

Arabic References:

Ittiḥād al-jāmiʿāt al-ʿArabīyah, (2008). Dalīl ḍamān Jawdah al-barāmij al-Akādīmīyah fī Kullīyāt al-jāmiʿāt al-ʿArabīyah. Iṣdārāt al-Ittiḥād.

Ibrāhīm, Ashraf. (2014, Māyū 11). Taṣawwur muqtaraḥ li-tafʿīl al-maʿāyīr al-Qawmīyah al-Akādīmīyah al-marjiʿīyah Qiṭāʿ Kullīyāt al-Tarbiyah: madkhal li-taṭwīr Barāmij iʿdād al-Muʿallim bi-Miṣr, link: https://www.researchgate.net/publication/320083841-

al-Turkī, Khālid. (2021). Taqwīm Jawdah mukhrajāt al-taʿallum & Istirātījīyāt Tadrīsihā & ṭuruq tqwymhā fī muqarrarāt Qism al-Manāhij & Ṭuruq al-Tadrīs bi-Jāmiʿat al-Imām Muḥammad Ibn Saʿūd al-Islāmīyah fī ḍaw' maʿāyīr (NCAAA). Majallat al-Tarbiyah, 190 (3), 261-305.

al-Jalabī, Sawsan. (2011, Nīsān 29-30). Ḍamān Jawdah wāʿtmād al-barāmij al-Akādīmīyah fī al-mu'assasāt al-taʿlīmīyah, Mu'tamar Rābiṭat jāmiʿāt Lubnān bi-al-taʿāwun maʿa al-Maktab al-Waṭanī, Bayrūt.

al-Ḥdāby, Dā'ūd ʿAbd al-Malik, (2014). tashkhīṣ al-waḍʿ al-rāhin lil-taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī. Mashrūʿ al-ru'yah al-mutakāmilah lil-taʿlīm fī al-Yaman. miḥwar al-Taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī.

Ḥassūn, ʿAbbās, (2012, Abrīl 5). binā' al-maʿāyīr al-Maḥallīyah li-Ḍamān Jawdah al-adā' wtwzynhā l'nshṭh al-Taʿlīm wafqa Mutaṭallabāt Barāmij al-Iʿtimād al-Akādīmī fī Jāmiʿat Bābil. al-Mu'tamar al-ʿArabī al-dawlī al-Thānī ḥawla : "ḍamān Jawdah al-Taʿlīm al-ʿĀlī fī al-waṭan al-ʿArabī, al-Jāmiʿah al-Khalījīyah, Mamlakat al-Baḥrayn.

Ḥamzah, Aswān ʿAbd Allāh, (2012). tajribat al-Taʿlīm al-ʿĀlī fī al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah & ḍamān al-jawdah & al-iʿtimād al-Akādīmī. al-Majallah al-ʿArabīyah li-Ḍamān Jawdah al-Taʿlīm al-Jāmiʿī. 5 (10), 33-60.

Ḥaydar, ʿIṣām, wblwl, rly Salāmah, (2020). Taqyīm Madá iltizām al-jāmiʿāt al-Sūrīyah fī Madīnat Dimashq bi-al-maʿāyyīr al-marjiʿīyah al-Akādīmīyah al-Waṭanīyah (NARS). Majallat Jāmiʿat Ḥamāh, 3 (4), 58-76.

Ḥaydar, Latif Ḥusayn, (2016). tajwīd al-Taʿlīm bayna al-tanẓīr & al-wāqiʿ. Maktab al-Tarbiyah al-ʿArabī li-Duwal al-Khalīj.

al-Khuḍayr, Khuḍayr ibn Saʿūd. (2001). Mu'ashshirāt Jawdah mukhrajāt al-Taʿlīm al-ʿĀlī bi-Duwal Majlis al-Taʿāwun li-Duwal al-Khalīj al-ʿArabīyah: dirāsah taḥlīlīyah. *Majallat al-Taʿāwun, 16 (53),* 13-50. 13-132.

al-Khaṭīb, Muḥammad. (2007, Māyū 15-16). madkhal li-taṭbīq maʿāyīr & nuẓum al-jawdah al-shāmilah fī al-mu'assasāt al-taʿlīmīyah. al-Liqā' al-Sanawī al-rābiʿ ʿashar, al-Jamʿīyah al-Saʿūdīyah lil-ʿUlūm al-Tarbawīyah & al-nafsīyah (jstn) : al-jawdah fī al-Taʿlīm al-ʿāmm, al-Qaṣīm, al-Saʿūdīyah.

Saʿūd, & asmā' Ilyās. (2014, Uktūbir 14-16). musawwighāt al-tawẓīf al-tarbawī lmdkhl al-maʿāyīr, al-warshah al-Waṭanīyah li-mutaṭallabāt al-Manāhij wafqa madkhal al-maʿāyīr. al-Mu'tamar al-ʿIlmī al-Awwal, Dimashq.

Ṭarābulusīyah, Shīrāz. (2012). ḍamān Jawdah al-Taʿlīm al-ʿĀlī fī Sūrīyah wmwā'mth maʿa iḥtiyājāt mujtamaʿ al-mustafīdīn fī ḍaw' al-maʿāyīr al-marjiʿīyah al-Akādīmīyah al-Waṭanīyah (NARS) : dirāsah ḥālat Barnāmaj al-maṣārif & al-tamwīl fī Kullīyat al-iqtiṣād bi-Jāmiʿat Tishrīn. Majallat Jāmiʿat Tishrīn lil-Buḥūth wāldārsāt al-ʿIlmīyah-Silsilat al-ʿUlūm al-iqtiṣādīyah & al-qānūnīyah, 73 (2), 71-94.

al-Shabakah al-ʿArabīyah li-Ḍamān Jawdah al-Taʿlīm al-ʿĀlī (2009, Yūliyū 12). taʿzīz Thaqāfat al-jawdah & mumārasatuhā fī al-jāmiʿāt al-ʿArabīyah. mtāḥ ʿalá: http://www.altair-project.or

Shaʿbān, ʿImād al-Dīn. (2007, Sibtambir 19-20). al-jawdah al-shāmilah & nuẓum al-Iʿtimād al-Akādīmī fī al-jāmiʿāt fī ḍaw' al-maʿāyīr al-Dawlīyah. al-Mu'tamar al-Sanawī al-rābiʿ lil-Munaẓẓamah al-ʿArabīyah li-Ḍamān al-jawdah fī al-Taʿlīm : ālīyāt al-tawāfuq & al-maʿāyīr al-mushtarakah li-Ḍamān al-jawdah & al-iʿtimād al-Akādīmī fī al-Taʿlīm, al-Riyāḍ, al-Saʿūdīyah.

Ṣabrī, Hālah ʿAbd al-Qādir. (2009). Jawdah al-Taʿlīm al-ʿĀlī & maʿāyīr al-Iʿtimād al-Akādīmī : tajribat al-Taʿlīm al-Jāmiʿī al-khāṣṣ bi-al-Urdun. al-Majallah al-ʿArabīyah li-Ḍamān Jawdah al-Taʿlīm al-Jāmiʿī, 2 (4), 148-176.

Ṭuʿmah, Ṭūnī (2014, Uktūbir 14-16). taṭwīr al-Tarbiyah : min al-ahdāf ilá al-kifāyāt & al-maʿāyīr. al-warshah al-Waṭanīyah li-mutaṭallabāt al-Manāhij wafqa madkhal al-maʿāyīr. Dimashq.

Mutawallī, ʿAbd al-Mu'min, & Muḥammad, al-Marsá, (2011, Māyū 13). Dawr al-tashrīʿ fī taʿzīz wtḥfyz Jawdah al-Taʿlīm al-ʿĀlī. al-Mu'tamar al-ʿArabī al-dawlī li-Ḍamān Jawdah al-Taʿlīm al-ʿĀlī. Jāmiʿat al-Zarqā' al-khāṣṣah. al-Urdun.

Majdī, ʿAbd al-Wahhāb Qāsim, Shiḥātah, Ṣafā Aḥmad (2003). Ra's al-māl al-ijtimāʿī wjwdh al-Taʿlīm (Isʹhāmāt mtbādlh). al-Hay'ah al-Qawmīyah li-Ḍamān Jawdah al-Taʿlīm & al-iʿtimād. al-Qāhirah.

Majdī, ʿAbd al-Wahhāb Qāsim, & aḥlām, al-Bāz, (D. t). nwātj al-taʿallum & ḍamān Jawdah al-Mu'assasah al-taʿlīmīyah. al-Hay'ah al-Qawmīyah li-Ḍamān Jawdah al-Taʿlīm & al-iʿtimād. al-Qāhirah.

Majlis al-Iʿtimād al-Akādīmī & ḍamān al-jawdah, (2012). al-iṭār al-marjiʿī l'nshṭh ḍamān al-jawdah & al-iʿtimād al-Akādīmī. Ṣanʿā'.

Majlis al-Iʿtimād al-Akādīmī & ḍamān al-jawdah, (2018). wathā'iq al-maʿāyīr al-Akādīmīyah al-Waṭanīyah al-marjiʿīyah (nārs). iṣdārāt al-Majlis. Ṣanʿā'.

al-Majlis al-Aʿlá li-takhṭīṭ al-Taʿlīm, (2015). al-taqrīr al-Sanawī. iṣdārāt al-Majlis. Ṣanʿā'. al-Yaman.

Majīd, Sawsan Shākir, (2011, Nūfimbir 22-23). Naḥwa binā' maʿāyīr waṭanīyah li-Ḍamān Jawdah al-jāmiʿāt al-ʿArabīyah. al-Multaqá al-dawlī al-Thānī ḥawla al-adā' al-Mutamayyiz lil-Munaẓẓamāt & al-ḥukūmāt al-munʿaqid bi-Jāmiʿat Warqalah.

Majīd, Sawsan Shākir, & al-ziyādāt, Muḥammad ʿAwwād, (2008). al-jawdah & al-iʿtimād al-Akādīmī li-mu'assasāt al-Taʿlīm al-ʿāmm & al-ʿālī. Dār Ṣafā' lil-Nashr & al-Tawzīʿ.

Muḥarram, Ashraf, (2014). Taṣawwur muqtaraḥ li-tafʿīl al-maʿāyīr al-Qawmīyah al-Akādīmīyah al-marjiʿīyah Qiṭāʿ Kullīyāt al-Tarbiyah : madkhal li-taṭwīr Barāmij iʿdād al-Muʿallim bi-Miṣr. mtāḥ ʿalá : https://www.researchgate.net/publication/320083841

Mrjyn, Ḥusayn Sālim, (2018). al-jawdah wḍmānhā fī al-jāmiʿāt al-Lībīyah al-ḥukūmīyah : al-wāqiʿ & al-ṭumūḥāt. mtāḥ ʿalá : www.scholar.google.com

Muṣṭafá, Aḥmad Sayyid, (2003). tanāfusīyat al-Taʿlīm al-Jāmiʿī al-ʿArabī fī al-qarn al-ḥādī & al-ʿishrīn : Daʿwat lil-ta'ammul. Majallat al-Tarbiyah. al-Lajnah al-Waṭanīyah al-Qaṭarīyah lil-Tarbiyah & al-Thaqāfah & al-ʿUlūm, 32 (144), 124-131.

al-Maṭarī, Samīrah, (2018). Unmūdhaj muqtaraḥ lthy'h Madāris al-Taʿlīm al-ʿāmm fī al-Yaman llāʿtmād al-Mudarrisī. [uṭrūḥat dktwārh]. Kullīyat al-Tarbiyah, Jāmiʿat Ṣanʿā'.

Wizārat al-Takhṭīṭ & al-taʿāwun al-dawlī, (2013). taqrīr al-tanmiyah al-basharīyah. Ṣanʿā'.

Wizārat al-Takhṭīṭ & al-taʿāwun al-dawlī, (2014). Mashrūʿ al-ru'yah al-mutakāmilah lil-taʿlīm fī al-Yaman. miḥwar al-Taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī. Ṣanʿā'.

Wizārat al-Taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī, (2006). al-Istirātījīyah al-Waṭanīyah lil-taʿlīm al-ʿĀlī fī al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah. 2006-2010. Iṣdārāt al-Wizārah. Ṣanʿā'.

Wizārat al-Taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī, (2009, 11-13 Uktūbir). wathā'iq al-Mu'tamar al-Waṭanī al-thālith lil-taʿlīm al-ʿĀlī. Ṣanʿā'.

Wizārat al-Taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī, (2010). qawānīn & tashrīʿāt & lawā'iḥ & anẓimat al-Taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī. al-Yaman.

Wizārat al-Taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī, (2020). wathīqah taḥlīl al-waḍʿ al-rāhin lil-Wizārah. Iṣdārāt Maktab al-ru'yah al-Waṭanīyah. al-Yaman.

Wizārat al-Taʿlīm al-ʿĀlī & al-Baḥth al-ʿIlmī, (D. t). al-wathīqah al-irshādīyah : al-Dalīl al-Awwal li-taqwīm & taṭwīr al-barāmij al-taʿlīmīyah fī al-jāmiʿāt al-Yamanīyah. al-Yaman.

Wizārat al-Taʿlīm al-ʿĀlī, (D. t). Mashrūʿ al-khiṭṭah al-Waṭanīyah li-taṭwīr Manāhij & barāmij al-Taʿlīm al-ʿĀlī. al-marḥalah al-ūlá : binā' al-maʿāyīr al-marjiʿīyah al-Akādīmīyah al-Waṭanīyah. Dimashq.

Alywnskw, (1998). al-Mu'tamar al-ʿĀlamī ḥawla al-Taʿlīm al-ʿĀlī. al-munʿaqid fī Bārīs yawm al-tāsiʿ min Uktūbir 1998.

Yūnīsif, al-Shabakah al-mushtarakah li-wakālāt al-Taʿlīm fī ḥālāt alṭwār' INEE 2014. al-maʿāyīr al-Dunyā lil-taʿlīm fī ḥālāt alṭwār' & al-azamāt al-muzminah & iʿādat al-binā' al-mubakkir. Niyūyūrk. Amrīkā.

المراجع الأجنبية:

Barton, P. (2009) .National *Education Standards Getting Beneath the Surface*, *Educational Testing Service*, Rosedale Road, USA.

Brown, B. (2009). *Standards-Based Education Reform in the United State since "A Nation at Risk"* Curriculum Research & Development Group, University of Hawaii, College of Education, Honolulu.

Caroline, B. (2010). The Influence of Higher Education Institutions on Labor Market Outcomes, *European Education journal*, 42(1), 61-75.

Cole, R. (2002). Quality management in Education. Building Excellence and Equity in Student Performance, *quality progress journal*. 33(4), 718-5.

Crosby, P. (1979). *Quality Is Free*, New York: McGraw-Hill. Deming.

Evans. R. (1998). *The Management and Control of quality*, West puplishing Company U.S.A.

Finn, C. & Ravitch, D. (1996) .Education Reform 1995-1996. *A Report from the Educational Excellence.* Network to Its Education Policy Committee and the American People.

Hamilton, L., Brian M., Stecher, & Kun Yuan (2008). *Standards-Based Reform in the United States: History, Research, and Future Directions*, RAND Corporation, USA. https://www.researchgate.net/publication/320083841

Miller, B. (2008). *New Ways to Achieve Quality and Improvement, quality corner, Modern Steel Construction*, July, www.aisc.org

Morgan s. (2010). *The content of instruction under standards-based reform*, A dissertation in education, presented to the faculties of the university of Pennsylvania.

National Academic Recognition Information Centre (NARIC). (2007). *Final report: Developing an accreditation system in Yemen*. (Sana'a Higher Education Development Project /MHESR, UK NARIC & DAAD. German Academic Exchange Service: Berlin

Nguyen, K., Oliver, D & Priddy, L.(2009). *Criteria for accreditation in Vietnam's higher education: Focus on input or outcome*? Journal of Quality in Higher Education, 15(2), 123-134

Sanyal, S., & Martine, M. (2007). *Quality Asurance and the Role of Acrridation in scaling up health professions eduvation: An overview*. Copy of International Network of Quality Assurance Agency (INQAAHE).

Shephard, K. (2008). *Higher Education for Sustainability: seeking effective learning outcomes*, International Journal of Sustainability In Higher Education, 9(1), 87-98.

Unesco (1998, March 2-5). *Higher Education in the Twenty-first Century Vision Action*, *Arab Regional- 44 Conference on Higher Education*. What Higher Education wanted by the Arab States at the Sawn of XXIST Century ،Beirut.

Unesco/OECD, (2009, January 17-18). *UNESCO's capacity building activities in qualifications recognition, quality assurance and accreditation: Towards A coherent framework*, Paris.

Wiliam.E. (1986), *Out of the Crisis*, Cambridge, Mass.: MIT, Centre for Advanced Engineering Study.

William H. (2001) "*Toward A theory of Standards- Based Reform: the case of Nine NSF statewide Systematic Initiatives*" in Susan Fuhrman (ed) Op. 13- 38.

World Bank, (2010), *Constructing Knowledge Societies: new challenges for tertiary education*, Washington, D, C.

World Bank, (2002). *Project Appraisal Document on a Proposed Credit to the Republic of Yemen For A Higher Education Learning and Innovation Project*, 2002. NY: U.S.A.